# تَوْجِيهُ ما اتَّفَقَ عَليْه القرَّاءُ عِنْد ابن الجَزَري في "النَّشْر" جمعاً ودراسة

إعداد

**أ. د. ناصر بن سعود القثامي**

أستاذ الدراسات العليا

بقسم القراءات – جامعة الطائف

## ملخص البحث

**عنوان البحث:**

تَوْجِيهُ ما اتَّفَقَ عَلَيْه القرَّاءُ عِنْد ابن الجَزَرِي في "النَّشْر" جمعًا ودراسة.

يتناول البحثُ جَمْعَ توجيهات ابن الجزري للمواضع المتَّفق علىٰ قراءتها بين القراء، في كتابه "النشر في القراءات العشر"؛ قصداً لإبرازها، وإظهاراً لحُسْنها، مع التعليق عليها، والدراسة والبيان، وتأتي أهمية ذلك فيما يلي:

- قِلَّةُ الكتبِ المعْتَنِيةِ بتوجيه المتَّفق عليه بين القراء، إذ المعهود توجيهُ المختَلَف فيه بينهم.

- إبراز توجيه المتَّفق عليه بين القراء في كتاب "النشر" خاصة، لما له من مكانة عالية عند القراء، فهو من أجلِّ المصنفات في علم القراءات.

- الإمام ابن الجزري هو إمام المقرئين، وخاتمة الحفَّاظ المحققين، وأوسع مَن اهتم بتوجيه المتفق عليه بين القراء، سالكًا في إيرادها منهج الإيجاز والاختصار.

- توجيه ما اتفق عليه القراء لونٌ من ألوان التوجيه - علىٰ نُدرته - إلا أنه يُستشهد به علىٰ اختيار القراءة، أو ترجيحها، أو تقوية وجهها، فيُردُّ المختَلَف فيه إلىٰ المجمع عليه، كما يدل علىٰ أن القراءات وحيٌ منزَّل من الله، وأن المعتمد فيما نقله القراء من قراءات هو التلقي، واتباع الأثر.

* * *

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنار بالعلم طريق السالكين، ورفع قدرهم علىٰ جميع المخلوقين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة علىٰ العباد أجمعين، صلىٰ الله وسلم وبارك عليه، وعلىٰ آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه أمهات المؤمنين، ومن سار علىٰ نهجهم، واقتفىٰ أثرهم إلىٰ يوم الدين.

**أما بعد:**

فإنَّ القرآن الكريم هو كلام الله تعالىٰ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، مَن اعتَصَم به عُصِم من الضلالة، ومن تمسَّك به هُدي إلىٰ طريق الاستقامة.

فهو الحبل المتين، والصراط المستقيم، والنور المبين، والحجة الباقية، قال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(١).

وإنَّ العُلومَ ليعلو شأنها، ويسمو قدرُها، كلما كانت من كتاب الله أقرب، وبالصلة به أعلق، ومن تلك العلوم التي نالت شرف التعلُّق بكتاب الله: علمُ القراءات.

فعِلمُ القراءات علمٌ شريف، ومطلب منيف، فهو من أجل العلوم قدرا، وأعلاها منزلة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية إلا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده، وينبوعـًا من ينابيعه.

وإن مِن العلوم المتصلة بهذا العلم **علم توجيه القراءات**، فهو من العلوم المهمة، والتي تكشف بواعث الاختيار عند القراء، وتبين بوضوح وجلاء ما عليه أوجه القراءات من معانٍ تفسيرية، أو نحوية، أو لغوية، أو بلاغية تقوِّي وجه القراءة بها.

(١) سورة يونس: ٥٧.

كما يُظهر علم التوجيه عظمةَ القراءات وما هي عليه من فصاحةٍ وبيان، من خلال البحث عن معانيها، والكشف عن سلامتها، وردِّ مَن طعن فيها، أو شكَّك في ثبوتها.

وقد اعتَنَت كُتب القراءات علىٰ اختلاف مناهجها، وتعدُّد طرائقها بموضوع توجيه القراءات، فأولته عنايةً فائقة، ورعايةً سامِقَة، وإن تعددت أساليبُ طَرْقِها لتوجيه القراءات بين الإيجاز والإطناب، والتخصيص والتعميم، وتوجيه المختَلَف فيه والمتَّفق عليه بين القراء.

وإنَّ مِن أهمِّ كتب القراءات وأعلاها شأناً، وأرفعها منزلة، السِّفرُ العظيم، والكتابُ البديع، دُرّة زمانه، وعمدةُ مَن وراءَه: كتابُ **"النَّشْر في القِراءَاتِ العَشْر"**، للإمام الحافظ المحقِّق محمد بن محمد "ابن الجزري"(ت٨٣٣هـ)، فهو الذي لم يُسبق إلىٰ مثله، ضَمَّ القراءات العشر أصولاً وفرشاً، وجمع بين التحقيق والإتقان، والسَّبر لعلوم القراءات والبيان.

**يقول الإمام النويري** (ت٨٥٧هـ): "النشر في القراءات العشر الذي لم يَنْسُج نَاسِجٌ علىٰ مِنْوالِه، ولم يأت أحدٌ بمثاله؛ فإنه كتاب انفرد بالإتقان والتحرير .. ولعمري إنه لجدير بأن تُشَدَّ إليه الرِّحَالُ فيما دونه، وتقِفُ عنده فُحُول الرِّجال ولا يعْدُونه"[(١)].

وقد أورد ابن الجزري في كتابه توجيهاتٍ للقراءات، سالكاً في إيرادها منهج الإيجاز والاختصار، مع عدم الالتزام بتوجيه كلِّ قراءة يذكُرُها، واهتمَّ – رحمه الله – بتوجيه الكلمات المتَّفق عليها بين القراء، بعد إيراده للخِلاف الوارد بينهم في نظائرها.

فأحببت أن أشارك بهذا البحث بعنوان:

**تَوْجِيهُ ما اتَّفَقَ عَلَيْه القُرَّاءُ عِنْد ابن الجَزَرِي في "النَّشْر" جمعاً ودراسة.**

ويتناول البحثُ جَمْعَ توجيهات ابن الجزري للمواضع المتَّفق عليها بين القراء، في كتابه "النشر"؛ قصداً لإبرازها، وإظهاراً لحُسْنها، مع التعليق عليها، والدراسة والبيان.

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري: ١/ ٢٢٥.

### أهمية البحث:

١- تعلُّقه بكتاب الله عز وجل، أجلِّ الكتب بيانـًا، وأفصحها لسانـًا.

٢- تعلُّقه بعلم توجيه القراءات، الكاشفِ لمعانيها، والـمُظهِر لفصاحتها.

٣- قِلَّةُ الكتبِ المعْتَنِيةِ بتوجيه المتَّفق عليه بين القراء، إذ المعهود توجيهُ المختَلَف فيه بينهم.

٤- لم أر أحداً تطرَّق لجمع توجيهات ابن الجزري للمتَّفق عليه بين القراء في كتابه "النشر".

٥- مكانة كتاب "النشر في القراءات العشر"، لابن الجزري، وأهميته بين كتب القراءات.

٦- مكانة الإمام ابن الجزري، إذ هو إمام المقرئين، وخاتمة الحفَّاظ المحققين.

### أهداف البحث:

١- إبرازُ توجيه المتَّفق عليه بين القراء، إذ هو قليلٌ نادر، يَعزُّ علىٰ طَالِبه.

٢- إظهار مكانة توجيه المتَّفق عليه في الاستشهاد به والتعليل لوجوه القراءات المختَلَف فيها.

٣- إبراز توجيه المتَّفق عليه في كتاب "النشر" خاصة، لما له من مكانة عالية عند القراء.

### الدراسات السابقة:

بحسب ما أعلم لم يقم أحدٌ بجمع توجيه القراءات عند ابن الجزري والتعليق عليه في بحثٍ مستقلٍّ فضلاً عن جمع توجيه المتَّفق عليه بين القراء عمومـًا [1].

---

(١) كتب الدكتور السالم الجكني مقدمةً وافية عن منهج ابن الجزري في كتابه "النشر" قدَّم بها تحقيقه لقسم الأصول منه، وقد أبان فيها بيانـًا شافيـًا عن منهجية ابن الجزري، ومما تطرق له: "منهج ابن الجزري في توجيه القراءات" في تنظير بيَّن طريقته ومنهجه مع ضرب الأمثلة علىٰ ذلك، وأشار إلىٰ تميّز ابن الجزري بتوجيه المتفق عليه، وذكر أنها تصل إلىٰ (٥٠) موضعـًا تعداداً، وقد أوصلتها في بحثي هذا =

وقد شرعتُ في هذا العمل متوكلاً علىٰ الله، وطالبًا منه العون والتوفيق، وسِرتُ في ذلك علىٰ الخطة التالية:

**خطة البحث:**

• **المقدمة**: وتشتمل علىٰ أهمية البحث، وأهدافه، وخطته، والدراسات السابقة.

• **التمهيد**: مكانة كتاب "النشر في القراءات العشر".

• **الفصل الأول**: مفهوم المتفق عليه بين القراء، وأهميته، ومنهج ابن الجزري في توجيهه:

**المبحث الأول**: مفهوم المتفق عليه بين القراء، وأهميته، والمهتمِّين به.

**المبحث الثاني**: منهج ابن الجزري في توجيه المتفق عليه في كتابه "النشر".

• **الفصل الثاني**:

**توجيه ابن الجزري لما اتفق عليه القراء في كتابه "النشر".**

(وقد بلغت سبعة وخمسين موضعًا مِن أوَّل الكتاب إلىٰ آخره) .

• **الخاتمة**: وتشتمل علىٰ أهم النتائج والتوصيات.

• **الفهرس والمراجع.**

**عملي:**

**١** - جمعتُ توجيهات ابن الجزري للمتفق عليه بين القراء من كتابه "النشر"، لكونه أوسع مَن وجَّه المتفق عليه، حيث بلغت: (٥٧) موضعًا، وجعلتها بين علامتي تنصيص، مصدَّرة بقوله: (واتفقوا).

**٢** - صدَّرت كلام ابن الجزري بنص الآية التي تشتمل علىٰ الموضع المتفق عليه مرقَّمة.

**٣** - أقوم بعد نقل كلام ابن الجزري بوضع عنوان "التعليق"، وأسوق تحته كلَّ

---

= إلىٰ: (٥٧) موضعًا مع التعليق والدراسة. انظر: منهج ابن الجزري في كتابه "النشر" مع تحقيق قسم الأصول، د. السالم الجكني: ص ١٠٦.

ما يوضِّح كلام ابن الجزري ويؤيده ويبرزه ناقلاً مِن كتب التفسير والقراءات والتوجيه وإعراب القرآن وعلومه.

٤- أضمِّن التعليق الكلمةَ المختَلَف فيها موضحاً مَن قرأ بها وموجهاً لها، ورابطاً بينها وبين توجيه الكلمة المتفق عليها.

٥- التزمت ترتيب ابن الجزري في كتابه "النشر" في ذكره لتوجيه المتفق عليه، فهو يذكره عقِب ذكره للكلمة المختَلَف فيها مِن موضعها من القرآن.

٦- استبعدتُ من كلامه ما خرج عن منهج توجيه المتفق عليه، وهو ما كان له نظير مختَلَف فيه بين القراء – كما سيأتي بيانه –.

وأخيراً فإنني أشكر الله عز وجل، وأحمده علىٰ ما منّ به عليّ من إتمام هذا البحث، ويسّر لي، فله الحمد في الأولىٰ والأخرىٰ.

وما قدَّمتُه هو جُهد المقِل، ومِن الله أستمد العون والسداد، فما كان فيه من صواب فمن ربي، وما كان مِن خطأ فمن تقصيري والشيطان، وأحمد الله علىٰ عونه وتوفيقه، وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسدىٰ إليّ توجيهاً، أو تصويباً، أو دعماً.

وأرجو من الكريم المنان أن يقبله عنده، وأن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفعنا ويرفعنا بالقرآن الكريم.

❊　　❊　　❊

## التمهيد
## مكانة كتاب "النشر في القراءات العشر"

كتاب النشر من أجلِّ المصنفات، وأعظم المؤلفات في قراءات الأئمة العشرة، جمع فيه ابن الجزري جميعَ ما صحَّ عنده من الطرق عن الأئمة العشرة برواياتها المتواترة، مع بيان الخلاف بينها في الأصول والفرش، وإيراده بعضاً من التوجيهات والتعليلات.

وقد اعتمد عليه القراء اعتماداً كلياً، إذ هو المعتمد في الإقراء والمعوَّل عليه في هذه الأعصار، والمرجع الذي يرجع إليه في توثيق الصحيح من القراءات، والتفريق بينها وبين الشاذ.

وتأتي أهمية هذا الكتاب وعظمته في كثرة مراجعه، إذ بلغت أصوله التي اعتمدها في نقل القراءات: (٣٦) كتاباً، فقد حوىٰ القراءات العشر من ثمانين طريقاً، أربعة طرق عن كلِّ راوٍ من الرواة العشرين، تتشعب إلىٰ قرابة ألف طريق مروية عن أصوله، والتي تعتبر أصح ما أُلِّف في القراءات، مع ما تميز به من التحقيق والتحرير لكثير من علوم القراءات.

ورُزِق هذا الكتاب المبارك مِن القبول التَّام ما لم يحظ به كتاب آخر في القراءات، وكثر المستفيدون منه، وأثنىٰ عليه العلماء ثناءً بالغاً.

يقول الإمام النويري (ت٨٥٧هـ) "وهو الجامع لجميع طُرِق العشرة لم يُسْبق إلىٰ مثله"[1].

ويقول الشيخ الضباع (١٣٨٠هـ): "لئن كان الكتابُ كما قيل يُقرأ مِن عنوانه، ودلائل تباشيره تبدو من جداول بيانه؛ فإن في كتاب النشر في القراءات العشر لأصدق التباشير، وأوضح الأدلة علىٰ نباهة مؤلِّفه، وعلو شأنه، وسموِّ مرتبته في هذا الفن الجليل، حتىٰ لُقِّب بحقٍّ إمام المقرئين، وخاتمة الحفَّاظ المحققين .."[2].

---

(١) شرح طيبة النشر للنويري: ١/ ١٥.

(٢) مقدمة كتاب النشر للشيخ علي الضباع: ص ٤.

ومما يجلِّي قيمة الكتاب العلمية أن مؤلَّفه نظمه في منظومته المشهورة: "طيبة النشر"، والتي أقبل عليها العلماء بالشرح والبيان، واعتمدها مقرءوا هذا الزمان.

كما عمِل المحَقِّقون كثيراً من التحريرات علىٰ نظم الطيبة، وأصلها كتاب النشر، كالشيخ علي المنصوري (١١٣٤هـ)، والشيخ مصطفىٰ الإزميري (ت١١٥٥هـ)، والشيخ محمد المتولي: (١٣١٣هـ) .

واعتمد كثير من العلماء في تآليفهم في القراءات عليه كشمس الدين القباقبي (٨٤٩هـ)، في كتابه: "إيضاح الرموز"، وشهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، في كتابه: "لطائف الإشارات"، والبنا الدمياطي (١١١٧هـ)، في كتابه: "إتحاف فضلاء البشر".

❊ ❊ ❊

# الفصل الأول
# مفهوم المتفق عليه بين القراء، وأهميته، ومنهج ابن الجزري في توجيهه

**المبحث الأول: مفهوم المتفق عليه بين القراء وأهمية توجيه، وأبرز المهتمين به:**

**لغة**: اتَّفَق، مِن الـمُوَافَقَة، وهي: كلمة تدلُّ علىٰ مُلَاءمة الشَّيئين، ومنه الوَفْقُ، وَاتَّفق الشَّيئَان: تَقَارَبا وتَلاءَما، ووافَقْت فلانـًا علىٰ أَمر كذا أَي: اتَّفقنا عليه معـًا، والاتِّفاق والوَفْقُ كل شيء يكون مُتَّفِقـًا علىٰ أمْرٍ واحد[١].

**واصطلاحـًا**: هو ما اتفق القرَّاء علىٰ قراءته في موضع معيَّن بكيفية واحدة، مع اختلافهم في قراءة نظائره في موضع آخر.

وهذا ما يُعبِّر عنه أهل القراءات بقولهم: "واتفقوا علىٰ موضع كذا"، أو "أجمعوا علىٰ قراءة موضع كذا".

وهو مما تحرَّز عنه الشاطبي في شرح منظومته باصطلاح "القيْد"، بقوله[٢]:

(...................... وَبِالَّلفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)

يقول ابن القاصح – عند شرحه لقول الناظم: (وما يَخْدعون الفتح ...)[٣]-:

"وقوله: (وما) أي: المصاحبة لـ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩] .. والتقييد بمصاحبة (ما) قبله كما نطق به؛ احترازاً من الحرف الأول مِن البقرة، والثاني من النساء فإنهما ليس فيهما خلاف للسبعة"[٤].

وعبَّر أبو شامة عن المتَّفق عليه بين القراء بلفظ: "وأجمعوا"، أو "وأجمع القراء"، ومثال ذلك: عند قراءة قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ١]

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "وفق" ٤/ ١٥٦٨، ومقاييس اللغة: مادة: "وَفَق" ٦/ ١٢٨، ولسان العرب: مادة: "وفق" ٦/ ٨٤٤٨.

(٢) متن الشاطبية، حرز الأماني ووجه التهاني: البيت رقم: (٤٧).

(٣) متن الشاطبية، حرز الأماني ووجه التهاني: البيت رقم: (٤٤٥).

(٤) سراج القارئ شرح الشاطبية لابن القاصح: ص ١٤٨.

قال أبو شامة: قرأهما حمزة والكسائي: "سَكْرَىٰ" .. وأجمعوا علىٰ: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [1].

**أهمية توجيه المتَّفق عليه عند القراء.**

توجيه المتفق عليه عند القراء له أهمية كبيرة، وفوائد كثيرة، ومن ذلك ما يلي:

**أولاً**: إثبات أن القراءات وحيٌ منزَّل من عند الله عز وجل، وأن المعتمد فيما نقله القراء العشرة من قراءات هو اتباع الأثر، فقد ذكر ابن مجاهد عن عمر بن الخطاب ﷺ قوله: "القراءة سنة متَّبعة يأخذها الآخر عن الأول"[2]، وصحّ عن زيد بن ثابت ﷺ، وعن غيره أنه قال: "القراءة سنة"[3]، فاختلاف القراء في موضعٍ مع إجماعهم علىٰ موضع مماثل مما يُظهر أن مرجعهم هو التلقي، وقد استخدم مكي ابن أبي طالب مصطلح: "اتباع الأثر" في توجيه المتفق عليه أحيانـًا، في كتابه: "الكشف عن وجوه القراءات".

**ثانيـًا**: الاستشهاد بالمتَّفق عليه علىٰ اختيار القراءة، أو ترجيحها، أو تقوية وجهها، فيُردُّ المختلف فيه إلىٰ المجمع عليه.

قال مكي بن أبي طالب: "قوله: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ [الحجر: ٧٨] أجمع القراء في الحجر وقاف علىٰ الخفض وإدخال الألف واللام، واختلفوا في الشعراء وصاد .. فوَجَب أن تُلحق الشعراء وصاد بما أُجْمع عليه، فما أجمعوا عليه شاهدٌ لما اختلفوا فيه.."[4].

**ثالثـًا**: الاحتجاج بالمتفق عليه في الرد علىٰ الطاعنين في القراءة لعدم موافقتها لقواعد اللغة.

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: ١/ ٦٠٣.

(٢) السبعة لابن مجاهد: ص ٥١.

(٣) أخرجه سعيد بن منصور في سننه: ٢/ ٢٦٠، وأبو عبيد في فضائل القرآن: ص ٣٦١، والحاكم في المستدرك، كتاب التفسير: ٢/ ٢٤٤، وقال: "صحيح الإسناد".

(٤) الكشف عن وجوه القراءات لمكي: ٢/ ٣٢.

مثال ذلك ما حصل من بعضهم من تضعِيفٍ لقراءة ابن عامر بنصب النون في: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في المواضع المختلف فيها، ومما احتج به المدافعون عنها قراءته موضعي آل عمران والأنعام المتَّفق عليها بالرفع عند جميع القراء.

يقول السمين الحلبي: "واعلم: أن هذه القراءة صحيحة المعنىٰ والرواية، فلا معنىٰ لِرَدِّ من رَدَّها .. ألا ترىٰ قراءته: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، [آل عمران: ٥٩]، و﴿كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾ [الأنعام: ٧٣] بالرفع فيهما، لِـمَ قَرَأَهُما مرفوعين؟ فلا يُعتقد في إِمَام من هؤلاء الأئمة ﷺ أنه نَقَل قراءة من تلقاء نفسه.."[1].

**أبرز المهتمِّين به ومظان وجوده:**

لقد اعتنىٰ بتوجيه المتَّفق عليه بين القراء بعضٌ من العلماء، علىٰ ندرة في ذلك، إذ المتعارف عليه العناية بتوجيه المختَلَف فيه بين القراء.

وممن اهتمَّ بهذا الجانب ما يلي:

١- ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، في كتابه: "النشر في القراءات العشر"، وهو أوسع مَن اهتمَّ بتوجيه المتَّفق عليه بين القراء، ولم يُسبق بتلك السَّعة، وقد بلغ توجيهه للمتَّفق عليه في كتابه "النشر": (٥٨) موضعاً، وهو ما جمعتُه في هذا البحث.

٢- أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، في كتابه: "جامع البيان في القراءات السبع"، فقد أشار إلىٰ بعض المواضع المتفق عليها مع توجيهٍ مختصر، ونقل عنه ابن الجزري في توجيه المتفق عليه في كتابه النشر.

٣- أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) في كتابه: "إبراز المعاني في شرح حرز الأماني"، فقد أشار إلىٰ بعض المواضع المتفق عليها مع توجيه مختصرٍ علىٰ إقلال من ذلك، واستفاد منه ابن الجزري في توجيهه للمتفق في كتابه "النشر".

٤- السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) في كتابَيْه: "الدُّر المصُون"، و"العِقد النضيد في شرح القصيد"، وإن كان قد اعتمد علىٰ أبي شامة في توجيه المتفق عليه، لكن زاد

(١) العقد النضيد في شرح القصيد للسمين الحلبي، ت/ د. ناصر القثامي: ١/ ٣٦٦.

التوجيهَ وضوحـًا وبيانـًا، وعلَّق عليه تعليقاتٍ مفيدة.

٥- مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في كتابه: "الكشف عن وجوه القراءات"، وإن كان هو من كتب التوجيه الموضُوعة لتوجيه المختَلَف فيه بين القراء إلا أنه أحيانـًا يذكر الوجهَ المتفق عليه؛ ويورده لتعليل وجه المختَلَف، أو لتأييد اختياره لأحد أوجه القراءة.

٦- وابن أبي مريم، نصر بن علي الشيرازي (ت بعد ٥٦٥هـ)، في كتابه: "الموضح في وجوه القراءات"، وهو كذلك من كتب التوجيه الموضوعة لتوجيه المختَلَف فيه إلا أنه يشير إلىٰ المتَّفق عليه بين القراء مستشهداً به علىٰ توجيهه.

٧- ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، في تفسيره: " جامع البيان عن تأويل آي القرآن"، عند ذِكْره للقراءتين المختَلَف فيهما فإنه يشير أحيانـًا إلىٰ المتَّفق عليه؛ تأييداً لاختياره، أو ترجيحـًا لما ذهب إليه في تفسيره.

❊ ❊ ❊

## المبحث الثاني
## منهج ابن الجزري في توجيه المتفق عليه في كتابه "النشر"

كتاب "النشر" لابن الجزري مع سعته واهتمامه بنقل طرق القراءات إلا أنه لم يُغفل جانب التوجيه للقراءات، لكن يلاحظ الباحث أن ابن الجزري زاد علىٰ ذلك ذِكرَ توجيه القراءات المتَّفق عليها بين القراء، وكُّل ذلك في قسم الفرش خاصة.

وطريقته: أنه بعد ذكره للقراءة المختَلَف فيها، يقول: "(واتفقوا) علىٰ كذا"، ثم يُوجِّه الموضع المتفق عليه بتوجيه مختصرٍ في غالب أحواله، وقد يستطرد أحيانـًا في بعض المواضع.

واعتمد علىٰ مصدرين في هذا التوجيه وهما: "جامع البيان في القراءات السبع" لأبي عمرو الداني، و"إبراز المعاني في شرح حرز الأماني" لأبي شامة، ثم يزيد علىٰ ما ذكراه إيضاحـًا وبيانـًا.

وقد استعان ابن الجزري في توجيهه لما اتفق عليه بعدة أمور منها ما يلي:

**١ - التوجيه للقراءة المتفق عليها بقراءات أخرىٰ مجمع عليها:**

مثال ذلك: قال ابن الجزري: «(واتفقوا) علىٰ: المدِّ في الموضع الثاني مِن الروم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾؛ لأن المراد به: "أَعْطَيْتُم"، وكقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾، بخلاف هذين الموضعين[١] فإنَّ القَصْر فيهما علىٰ معنىٰ: "فَعَلْتُم"، و"قَصَدتم"، ونحوه: كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٤٤]»[٢].

**٢ -التوجيه بالمعنىٰ التفسيري، وتناسب السياق:**

**مثال ذلك قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ تخفيف الحرف الأوَّل من هذه

(١) أي: ﴿إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾[البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا﴾[الروم: ٣٩]،
(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٣٠.

السورة [آل عمران: ١٥٦]، وهو: ﴿مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾: إما لمناسبة: ﴿مَاتُواْ﴾، أو لأنَّ "القَتْل" هنا ليس مختصّاً بسبيل الله، بدليل: ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأن المقصود به السَّفر في التجارة...»[١].

**٣-التوجيه بقواعد النحو واللغة:**

قال ابن الجزري: «(واتفقوا) على قراءة: **﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ بالرَّفع؛ لأنَّ: ﴿بِأَن تَأْتُواْ﴾ تعيَّن لأن يكون خبراً بدخول الباء عليه**»[٢].

**٤-التوجيه برسم المصحف:**

قال ابن الجزري: «(واتفقوا) **علىٰ قوله تعالىٰ في سورة القيامة: ﴿بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ أنه بهذه الترجمة لثبوت أَلِفِه في كثير مِن المصَاحف، ولحذف الألف من موضعي سورة يس، والأحقاف في جميع المصاحف، فاختلفت القراءتان فيهما لذلك دون القيامة ..** »[٣].

**٥- التوجيه بالحكم الفقهي:**

**عند قوله تعالىٰ:** ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٥].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ: ﴿مَسَٰكِينَ﴾ هنا أنه بالجمع؛ لأنه لا يُطْعَم في قَتْل الصَّيد مِسْكِينٌ واحد، بل جماعة مَسَاكِين، وإنما اختلف في الذي في البقرة: [١٨٤]؛ لأن التوحيد يُراد به عن كلِّ يوم، والجمع يُراد به عن أيامٍ كثيرة»[٤].

**٦- التوجيه بتعدد اللغات واللهجات:**

**مثال ذلك: قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الموضعين .. وهما: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٨.
(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٨.
(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٥٦.
(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥.

﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾، ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ أنهما بفتح الرَّاء والشين...
وجمهور أهل اللغة على أنَّ الفتح والضَّم في: "الرَّشَد" و"الرُّشْد" لغتان .."[1].

**٧- التوجيه بإبراز الأوجه البلاغية:**

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) على حرف البقرة، وهو: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ﴾ أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأن طول سورة البقرة يقتضي الإطناب وزيادة الحرف من ذلك.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في الأنفال [١٣] كيف أُجْمِع على فكِّ إدغامه، وقوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ في الحشر [٤] كيف أُجْمِع على إدغامه؛ وذلك لتقَارُب المقامَين من الإطناب والإيجاز»[2].

❊ ❊ ❊

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٢.
(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥.

# الفصل الثاني
# توجيه ابن الجزري لما اتفق عليه القراء في كتابه "النشر" من أوله إلى آخره:

١ - قال تعالىٰ: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [البقرة: ٩].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ قراءة الحرفِ الأوَّل هنا: ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾، وفي النساء[(١)] كذلك كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجَّه إلىٰ الله تعالىٰ فأخرج المفَاعلة لذلك»[(٢)].

**التعليق:** وعلىٰ هذا يُحتمل أن تكون المفَاعَلةُ من واحد، أي بمعنىٰ: "يخْدَعُون"، فهو كقولهم: "عاقَبتُ اللِّص"، و"طَارقتُ النَّعل"، والمعنىٰ: علىٰ أن المخادعة كانت للنبي ﷺ وللمؤمنين[(٣)].

ثم إن إخراجه علىٰ المفاعلة فيه تنزيهٌ لله عز وجل عن مخادعتهم له سبحانه، إذ لا يجوز أن يُخْبَر بأنه يُخدَع، ولذلك اتفق القراء علىٰ قراءته علىٰ: "فَاعَل"[(٤)].

ويُحتمل أن تكون المفَاعَلةُ فيه علىٰ بابها مِن اثنين؛ فتكون مخادعةُ الله لهم من حيث إنه أجرىٰ عليهم أحكام المسلمين في الدنيا، أو كما قال الطبري: "والله سبحانه خادِعُهم بخذلانهم عن حسن البصيرة بما فيه نجاةُ أنفسهم في آجل مَعادِهم"[(٥)].

وأما مخادعة المؤمنين لهم؛ كونهم امتثلوا أمر الله تعالىٰ فيهم، أو كما قال ابن

---

(١) من قوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ ﴾، الآية: ١٤٢.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٢.

(٣) وأصل: الخِدَاع والخديعة من: "الإخفاء"، ومنه: الأَخْدَعَان؛ لعرقين مُسْتَبطنين في العُنُق، واصطلاحًا: إظهار خلاف ما في النفس. انظر: البحر المحيط لأبي حيان: ١/ ١٨٠، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ١/ ٤٩٠، واللسان: مادة "خَدَع" ٥/ ٢٩.

(٤) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ١/ ٣١٦، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: ١/ ٢٢٤، وشرح الهداية للمهدوي: ١/ ١٥٤، والموضح في وجوه القراءات لابن أبي مريم: ١/ ٢٤٥، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: ١/ ٣٧٧.

(٥) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: ١/ ٢٧٥.

عاشور: "فهو إغضاء المؤمنين عن بوادرهم وفلتَاتِ ألسنتهم، وكبوات أفعالهم، وهفواتهم الدال جميعها علىٰ نفاقهم"[١].

وأما المخادعة منهم لله مِن حيث الصورة لا من حيث المعنىٰ، أو أن المنافق يُخادع الله جل ثناؤه بكَذبه بلسانه، وإظهاره الإيمان، وإبطانه الكفر، وسُمّي فِعلُهم هذا خداعًا لله تعالىٰ لأن صورته صورة الخداع، فالجملة الكريمة مسوقة علىٰ أسلوب المشاكلة، لأنه سبحانه لا يخفىٰ عليه صنيع المنافقين[٢].

ولما كان الموضع الثاني وهو: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ تتوجَّهُ فيه المخادعةُ لأنفسهم؛ صحَّت القراءة فيه علىٰ: "فَعَل"، إذ عاقبةُ فِعْلهم ترجع عليهم بالوَبَال والعذاب، فضرر ذلك راجع عليهم، كقوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾، وقُرئ علىٰ: "فَاعَل" فتكون المفاعلة من اثنين لإرادة المطابقة والمشاكلة لما قبله، علىٰ أنهم يخادعون أنفسهم حيث يُمنُّونها الأباطيل، وأنفسهم تخادعهم حيث تُمنِّهم ذلك أيضًا[٣].

قال المهدوي: "علَّة إجماع القراء علىٰ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾، في البقرة والنساء، أن الله تعالىٰ لا يجوز أن يُخْبر عنه بأنه يُخْدع إذ لا يخدعُه خَادِع، وإنما أخبر الله تعالىٰ أنهم يخادعونه، والمفاعلة لا تكون في أغلب الأمر إلا من اثنين نحو: خاطَبْتُ، وخَاصَمتُ، وقَاتَلتُ، فمعنىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ أنهم يُظْهرون للنبي ﷺ، وللمؤمنين خلاف ما يعتقدونه، والله يجازيهم علىٰ مخادعتهم فصار ذلك من

(١) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١/ ٢٧٥، انظر: البحر المحيط لأبي حيان: ١/ ١٨٥، والدر المصون للسمين الحلبي: ١/ ١٢٥.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري: ١/ ٢٧٤، والعقد النضيد شرح القصيد للسمين الحلبي: ١/ ١٥٢.

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري: ١/ ١٧٣، والبحر المحيط: ١/ ١٨٥، والدر المصون: ١/ ١٢٥، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء، وفتح الخاء، وألف بعدها وكسر الدال ﴿وَمَا يُخَٰدِعُونَ﴾، وقرأ الباقون بفتح الياء، وإسكان الخاء، وحذف الألف، وفتح الدال ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾. انظر: التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون: ٢/ ٢٤٨، والتبصرة في القراءات السبع لمكي: ص٤١٧.

اثنين لذلك"[١].

وقال السمين الحلبي: "المفاعلة هنا علىٰ بابها في الفعلين، إما كون المفاعلة في الأول من اثنين بالمخادعة منهم لله تعالىٰ، إي: من حيث الصورة لا مِن حيث المعنىٰ، وإما لعدم عرفانهم بالله تعالىٰ، وتوهُّمهم أنه ممَّن يُخادَع ...

وقيل: إن اسم الباري تعالىٰ مُقْحَم[٢]، والمعنىٰ: "يخادعون الذين آمنوا"، ويكون من باب: "أَعْجَبَني زيدٌ وكَرَمُه" المعنىٰ: أعجبني كرمُ زيد ..

ثم قال .. إنما أُجْمِع علىٰ الأوَّل، وعَدَل فيه من "فَعَل" إلىٰ "فَاعَل"؛ كراهة التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجَّه به نحو البارئ تعالىٰ، فأُخْرِج مخرج المُغَالَبة، والممَاولة لذلك"[٣].

٢- **قال تعالىٰ**: ﴿ أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ ﴾ [القصص: ٦١].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ قراءة: ﴿ أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ ﴾ في القصص بغير ألف؛ لأنه غير صَالِحٍ لهما، وكذا حرف الزخرف»[٤].

**التعليق**: "وَعَد": من الوَعْد، تكون مِن واحد، فيُقال: وَعَدَه، أو وَعَدتُه، أي: لأُعطيه شيئًا، وأما "وَاعَد" من المواعده، فتقتضي تكرار الفعل مِن اثنين، ويُقال في الخير: الوَعْدُ والعِدَةُ، وفي الشَّر: الإِيعَادُ والوَعيد[٥].

وقول ابن الجزري: "بغير ألفٍ؛ لأنه غير صالحٍ لهما"، أي: "المواعدة" غير صالحة في الموضعين؛ عطفًا علىٰ قوله في توجيه قراءة: ﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ [البقرة: ٥١][٦]، حيث قال: "فقرأ أبو جعفر، والبصريَّان بقصر الألف من: "الوَعْد"، وقرأ

(١) شرح الهداية للمهدوي: ١/ ١٥٣.

(٢) أي: ليس مقصوداً لذاته.

(٣) العقد النضيد شرح القصيد للسمين الحلبي: ١/ ١٥٢.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٠، وحرف الزخرف هو قوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ نُرِيَنَّكَ ٱلَّذِى وَعَدْنَٰهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ﴾ الآية: ٤٢.

(٥) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "وَعَد"، والمفردات في غريب القرآن للأصفهاني: ص: ٨٧٥.

(٦) قرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بحذف الألف بعد الواو: "وَعَدْنَا"، والباقون بإثباته، في موضع =

الباقون بالمدِّ مِن "المواعدة".

وذلك لأن الوَعْد من الله وحده، فهو المنفرد بالوعد والوعيد، والمفاعلة من اثنين أكثر ما تكون بين المخلوقين المتكافئين(١).

قال ابن أبي مريم: "أكثر ما في القرآن قد جاء على "وَعَدَ" دون "وَاعَد"، نحو: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [المائدة: ٩]، ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ﴾ [طه: ٨٦]، وكُل هذا على أن الوَاعِد هو الله تعالى"(٢).

وأما القراءة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ ﴾ فالمفاعلة فيه على بابها، فوَعَد اللهُ موسى لقاءَه عند الطَّور ليكلِّمه، ووَعَد موسى رَبَّه المجيء عند انقضاء العدد المذكور، أو لأنه لَمَّا قَبِل هذا الوعد من ربه وتحرَّى إنجازه والوفاء به نَزَل مَنْزِلة مَن وَعَد غيرَه بشيء، فجرى ذلك مجرى المواعَدة(٣).

**٣- قال تعالى:** ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۖ ﴾ [يونس: ٦٨].

**قال ابن الجزري:** «**(واتفقوا)** على حذف الواو من موضع يونس بإجماع القرَّاء واتِّفاق المصَاحف؛ لأنه ليس قبله ما يُنْسَق عليه، فهو ابتداء كلامٍ واستِئنافٍ خَرَج مَخْرج التعَجُّب مِن عِظَم جَرَاءتهم، وقَبِيح افتِرَائهم، بخلاف هذا الموضع فإن قبله: ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [البقرة: ١١٣]، فعُطِف على ما قبله، ونُسِقَ عليه»(٤).

**التعليق:** موضع سورة يونس أجمعَت المصاحف على رسمه بغير واو، يقول

=

البقرة، وفي الأعراف: ١٤٢، وفي طه: ٨٠. انظر: التيسير في القراءات السبع للداني: ص ٢٢٦، والإتحاف ١/ ٣٩١.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٦٧، والكشف لمكي: ١/ ٢٣٩، والبحر المحيط: ١/ ٣٥٧.

(٢) الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم: ١/ ٢٧٤.

(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٩٦، وشرح الهداية: ١/ ١٦٥، والدر المصون للسمين الحلبي: ١/ ٣٥٣.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٠، وقال بذلك القسطلاني في لطائف الإشارات: ٤/ ١٥٠٥.

أبو عمرو الداني: "والموضع الذي في يونس بغير واو إجماعٌ من القرّاء، واتفاقٌ من المصاحف"[(١)].

ويقول أبو داود: "ثم أطبقت القراء، والمصاحف علىٰ إسقاط الواو من شبهها في يونس"[(٢)].

وقوله: "بخلاف هذا الموضع" أي: موضع سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝١١٥ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ [الآية: ١١٦]، قرأه جميع القراء ما عدا ابن عامر بالواو عطفاً علىٰ الجُمل الخبرية قبله، فإن الكلام مَسُوق في أهل الكتابَيْن، وهم القائلون لمقالة السوء هذه[(٣)].

وهو في جميع المصاحف بالواو إلا في مصحف أهل الشَّام[(٤)].

وقرأه ابن عامر بغير واو[(٥)]، وهو كذلك في مصاحف الشام من غير واوٍ، وذلك يَحْتمل وجهين، أحدُهما: الاستئنافُ، والثاني: حَذْفُ حرفِ العطفِ استغناءً عنه بربطِ الضميرِ بما قبلَ هذه الجملةِ، وهو الـمُخبَر عنه بمنع ذِكر الله في المساجد والسَّعي في خرابها بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤][(٦)].

**٤- قال تعالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [آل عمران: ٥٩]، ﴿كُن**

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٢/ ٨٨٣، وقاله كذلك البنا في إتحاف فضلاء البشر: ١/ ١٩٠.

(٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود: ٢/ ٢٠٢.

(٣) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ٣٣٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢/ ٩١، والحجة لابن زنجلة: ص ١١١.

(٤) انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود: ١/ ١٥٢، والمقنع في رسم المصاحف للداني: ص ٦، والوسيلة إلىٰ كشف العقيلة للسخاوي: ص ٢٠٥، وجميلة أرباب المراصد للجعبري: ١/ ٢٩٩، وتلخيص الفوائد لابن القاصح: ص ٢٢.

(٥) انظر: التيسير: ص ٢٣١، والنشر: ٢/ ٢٢٠.

(٦) انظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ص ٣٧، والكشف لمكي: ١/ ٢٦٠، والموضح: ١/ ٢٩٦.

فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ ﴾ [الأنعام: ٧٣].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ: الرفع في قوله تعالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾ ٱلْحَقُّ﴾ في آل عمران، و﴿كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ﴾ في الأنعام ..

**فأما** حرف "آل عمران" فإن معناه: "كُنْ فَكَان"، **وأما** حرف "الأنعام" فمعناه: الإخبار عن القيامة، وهو كَائِنٌ لا محالة، ولكنَّه لما كان ما يرد في القرآن مِن ذِكْر القيامة كثيراً يُذْكَر بِلفْظٍ مَاضي، نحو: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [الحاقة: ١٥]، ونحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ونحو ذلك، فشَابه ذلك فَرُفع؛ ولا شكَّ أنه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظ؛ قال الأخفش الدمشقي[1]: إنما رفع ابن عامر في الأنعام علىٰ معنىٰ "سين الخبر" أي: فسيكون»[2].

**التعليق**: قرأ ابن عامر فيما عدا موضعي: "آل عمران" [٥٩]، و"الأنعام" [٧٣] بنصب النون في: ﴿فَيَكُونُ﴾ في ستة مواضع، ووافقه الكسائي في موضعي: "النحل" [٤٠]، و"يس [٨٢]"[3].

واتفق القراء علىٰ الرفع في موضعي: "آل عمران" و"الأنعام"، وقيَّدها الإمام أبو محمد سبط الخياط بقوله: "واتفقوا علىٰ رفع ما لم يكن قبله: ﴿يَقُولُ لَهُۥ﴾ "[4].

ووجه النصب فما عدا هذين الموضعين: لكونه منصوباً بإضمار "أنْ" وجوباً

(١) هو أبو عبد الله، هارون بن موسىٰ بن شريك الأخفش الدمشقي، شيخ القراء بدمشق، أخذ القراءة عن ابن ذكوان، وروىٰ عنه أبو بكر النقاش وغيره، (ت ٢٩٢هـ) انظر: معرفة القراء للذهبي: ١/ ٢٤٧، وغاية النهاية لابن الجزري: ٢/ ٣٤٨.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٣، وانظر: لطائف الإشارات: ٤/ ١٥٠٨.

(٣) وهذه المواضع هي: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١٧، و١١٨]، و﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ٤٧، و٤٨]، و﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟﴾ [النحل: ٤٠، و٤١]، و﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾ وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى﴾ [مريم:٣٥]، و﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ﴾ [يس: ٨٢، و٨٣]، و﴿كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ﴾ [يس: ٦٨، و٦٩]، انظر: النشر: ٢/ ٢٢٠.

(٤) المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن، لعبد الله بن علي، سبط الخياط: ١/ ٤٧٨.

بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر: ﴿كُن﴾[1].

وقيل في وجه رفعه: أنه معطوف علىٰ ﴿يَقُولُ﴾، وهو قول الزجاج[2]، والطبري[3]، ورَدَّه ابن عطية[4] وغيره، من أنه يلزم أن يكون القول مع التكوين والوجود، أي: "يقول له كن: يكوِّنه فيكون"، كما أَوْردوا أنه في موضع آل عمران المجمع علىٰ قراءته بالرفع قبله: ﴿قَالَ لَهُۥ﴾ من حيث أنه مضارع، فكيف يُعْطَف علىٰ ماضٍ، إن قيل إن وجه الرفع هو العطف علىٰ ﴿يَقُولُ﴾ ؟[5].

وأجاب المجيزون العطفَ بأن موضع آل عمران المجمع عليه يمكن أن يُعْطَف المضارع علىٰ الماضي؛ لأن المضارع بمعنىٰ الماضي، ألا تَرَىٰ أن قوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في معنىٰ: فـ"كان"، فكَمَا جَازَ عَطْف الماضي علىٰ المضارع في قول الشاعر[6]:

وَلَقَد أَمُرُّ عَلَىٰ اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّت قُلْتُ لا يَعْنِينِي.

فلَمَّا كان المضَارعُ بمعنىٰ الماضي كذلك عَكْسه يجوز، وهو عَطْف المضارع علىٰ الماضي لَمَّا كان المضارع بمعناه إذ لا فَارِق يمنع من ذلك[7].

وقد غلَّط بعضهم قراءة ابن عامر بنصب النون في المواضع المختلف فيها، ومما احتج به المدافعون عنها قراءته موضعي: آل عمران والأنعام المتَّفق عليها بالرفع مما يُثبت اتّباعه للرواية والأثر، ومن ذلك ما ذكره السمين الحلبي بقوله:

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٢٠٤، وكشف المشكلات في علل القراءات للباقولي: ١/ ٢٩٩، والموضح: ١/ ٢٩٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٩٩.

(٣) جامع البيان: ١/ ٥٨٨، وتبعهما الفراء والكسائي. انظر: فتح الوصيد: ٢/ ٦٦٦.

(٤) المحرر الوجيز: ١/ ٣٣٩.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٢٠٧، وإبراز المعاني لأبي شامة: ٢/ ٣١٨، والدر المصون: ٢/ ٨٨.

(٦) البيت: منسوب لرجل من بني سلول في: الكتاب: ٣/ ٢٤، وشرح التصريح للأزهري: ٢/ ١١٤، وغير منسوب في: الخصائص لابن جني: ٣/ ٣٣٠، والدرر اللوامع: ١/ ١٠.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٢٠٧.

"واعلم: أن هذه القراءة صحيحة المعنىٰ والرواية، فلا معنىٰ لِرَدِّ من رَدَّها، ولا التفات إليه؛ لأن قَارِئَها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قَرَأَ علىٰ جماعة من التابعين، وعلىٰ بعض الصحابة كأبي الدرداء ﷺ، وغيره، حتىٰ علىٰ عثمان بن عفان ﷺ، فلم يَتْبَع فيها إلا الأثر، ألا ترىٰ قراءته: ﴿كُن فَيَكُونُ ۝٥٩ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾، و﴿كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾ بالرفع فيهما، لِـمَ قَرَأَهُما مرفوعين؟ فلا يُعتقد في إِمَام من هؤلاء الأئمة ﷺ أنه نَقَل قراءة مِن تلقاء نفسه، واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نَقْل مشايخه"[1].

**٥- قال تعالىٰ:** ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝١٤٠ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [البقرة: ١٤٠- ١٤١].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الخطاب في: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝١٤٠ تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ المتقدِّم علىٰ هذا[2]، وإن اختلفوا في: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ أوّله[3]؛ لأنه جاء بعد ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ ما قَطَع حُكْم الغَيْبة، وهو قوله ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾»[4].

**التعليق**: أشار إلىٰ ما ذكره ابن الجزري كذلك أبو شامة حيث قال: "ولا خلاف في الخطاب فيها، وإن اختلفوا في: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾، وسببه أنه جاء بعد: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ ما قَطَع حكم الغَيْبة، وهو: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾"[5].

ووجه الإجماع علىٰ خطاب الأوَّل دون هذا: أنه قد قَرُب منه الخطاب قبله

(١) العقد النضيد في شرح القصيد: ١/ ٣٦٦.

(٢) يقصد قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ۝١٤٤ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾[البقرة: ١٤٤- ١٤٥]، قرأه ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر وروح بالخطاب، والباقون بالغيب. انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣، والإتحاف: ١/ ٤٢٢.

(٣) أوّل الآية وهو قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[البقرة: ١٤٠]، قرأه بالخطاب ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف ورويس، والباقون بالغيب. انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣، والإتحاف: ١/ ٤١٩.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٣، وانظر: لطائف الإشارات: ٤/ ١٥٢٦.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ٣٣٢.

وبعده، وهو قوله: ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ ، وقوله بعده: ﴿ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ ﴾"[1].

ثم إن السياق جاء على الخطاب في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا ﴾، ﴿ وَرَبُّكُمْ ﴾، ﴿ وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ﴾، فجرى الكلام على نَسَق واحد في المخاطبة، فكونه بالتاء على الخطاب أشبه بما قبله وبما بعده[2].

ولذلك حُمل وجه القراءة بالغيبة في: ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ على أن المراد اليهود والنصارى وهم في وقت الخطاب غُيَّب[3]، قال ابن أبي مريم: "ويدل ذلك أنه فَصَل بين الكلامين بـ: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ ﴾" [4].

٦- **قال تعالى**: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾ [الروم: ٤٦]، ﴿ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ [الذاريات: ٤١].

**قال ابن الجزري**: «**(واتفقوا)** على الجَمْع في أَوَّل الروم، وهو: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾، وعلى الإِفْرَاد في الذَّاريات: ﴿ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴾ مِن أجل الجمع في: ﴿ مُبَشِّرَٰتٍ ﴾، والإفراد في: ﴿ ٱلْعَقِيمَ ﴾ »[5].

**التعليق**: لفظ: ﴿ ٱلرِّيحُ ﴾ في القرآن وقع في ثمانية عشر موضعًا، اختلف القراء فيها بين الإفراد والجمع[6]، ما عدا هذين الموضعين.

---

(١) قاله السمين الحلبي في: العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق: د. ناصر القثامي: ١/ ٤٢٥.

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والكشف: ١/ ٢٦٦، وشرح الهداية: ١/ ١٣٨، وكشف المشكلات: ١/ ٢٣٩.

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية: ١/ ١٣٨.

(٤) الموضح في وجوه القراءات: ١/ ٣٠٣.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٤، وانظر: لطائف الإشارات: ٤/ ١٥٣٦.

(٦) الخلاف في: البقرة [١٦٤]، والأعراف [٥٧]، وإبراهيم [١٨]، والحجر [٢٢]، والإسراء [٦٩]، والكهف [٤٥]، والأنبياء [٨١]، والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، والثاني من الروم [٤٨]، وسبأ [١٢]، وفاطر [٩]، وص [٣٦]، والشورى [٣٣]، والجاثية [٥]: قرأها جميعًا بالجمع أبو جعفر، ووافقه نافع فيها عدا موضع الإسراء والأنبياء وسبأ وص، ووافقه ابن كثير في البقرة والحجر والكهف =

يقول أبو شامة: "وأما الأوَّل فيها – الرُّوم - فمَجْمُوع بالإجماع .. جمعوه؛ لأجل قوله: ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾"[١].

وعلّق أبو عبد الله الفاسي بقوله: "وعلَّل بعضهم استثناء الأوَّل مِن الروم بوقوع ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾: حالاً منها، وهو تعليل مُنْتقِض بقوله: ﴿لَوَٰقِحَ﴾[٢]، و﴿نُشُراً بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾"[٣].

أي: وقوع: ﴿لَوَٰقِحَ﴾ وهو جمع بعد توحيد: "الرِّيح" في قراء حمزة وخلف، و﴿نُشُراً﴾ كذلك جاء بعد توحيد "الرِّيح" في قراءة ابن كثير .

ووجَّه ذلك أبو شامة بقوله: "وحجة حمزة أن ذلك غير مانع؛ لأن المراد بالمفردِ الجمعُ، فـــ﴿لَوَٰقِحَ﴾ مثل: ﴿نُشُراً﴾ بضمِّ النون؛ لأنه جمع "نُشُور"[٤] في قراءة ابن كثير، وأما الكسائي فلا يلزمه ذلك؛ لأنه يَقْرأ بفتح النون"[٥].

وعلَّق السمين الحلبي مؤيِّداً ما ذهب إليه أبو شامة بقوله: "والظاهر أن المعنيين متقاربان؛ لأن الريح جِنْس، فهو في معنىٰ الجَمْع، ولذلك جاءت الحالُ منه

=

والجاثية، ووافقه أبو عمرو وابن عامر وعاصم ويعقوب في البقرة والأعراف والحجر والكهف والفرقان والنمل وثاني الروم وفاطر والجاثية، وأفرد الجميع: حمزة وخلف عدا موضع الفرقان، وافقهما الكسائي في إفراد الجميع عدا الحجر، وانفرد ابن كثير بإفراد موضع الفرقان، انظر: التيسير: ص٢٣٤، والنشر: ٢/ ٢٢٣.

(١) إبراز المعاني- باختصار -: ١/ ٤٦٧.

(٢) مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[الحجر: ٢٢]، قرأه حمزة وخلف بالإفراد، وقرأه الباقون بالجمع، انظر: النشر ٢/ ٢٢٣.

(٣) مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾[الأعراف: ٥٧]، وقرأه: ﴿نُشُراً﴾ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب: بالنون المضمومة وضم الشين، وابن عامر بضم النون وإسكان الشين، وحمزة والكسائي وخلف بفتح النون وإسكان الشين، وعاصم بباء مضمومة وإسكان الشين، وقرأ بتوحيد: "الرِّيح" ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف. انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣.

(٤) "النَّشور هي: الرِّياح الحيّة الطيّبة، لأنّها تنشر السّحاب، أي: تبثُّه وتكثره في الجوّ. انظر: التحرير والتنوير: ٨/ ١٧٩.

(٥) إبراز المعاني: ١/ ٤٦٧.

مجموعة في قوله: ﴿لَوَاقِحَ﴾، و"نُشُراً"[1].

وأما وجه الإفراد في الذَّاريات فعلىٰ كون أن "الرِّيح" إذا جاءت مصاحبةً للعَذَاب فإنها تأتي مفردة، فلم تأت مجموعة مع العذاب البتة[2].

قال ابن عطية: "وأكثرُ ذِكر الريح مفردة إنما هو بقرينة عذاب كقوله: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ .. وذلك لأن ريحَ العذاب شديدة ملتئِمة الأجزاء، كأنها جسمٌ واحد، وريح الرحمة ليِّنة متقطِّعة فلذلك هي رياح، وفي الحديث أن رسول الله ﷺ كان إذا هبَّت الريح يقول: "اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيَاحًا، وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا""[3].

٧- **قال تعالىٰ:** ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣١].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ تشديد: ما لم يَمُت، نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾، و﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾؛ لأنه لم يَتَحقَّق فيه صِفَةُ الموت بَعْدُ، بخلاف غيره»[4].

**التعليق:** لفظ: ﴿الْمَيِّتِ﴾ ونظائره، معرفاً كان أو منكراً، اختلف فيه القراء العشرة ما بين التشديد والتخفيف[5].

---

(١) العقد النضيد في شرح القصيد: ١/ ٤٤٦.

(٢) انظر: الموضح: ١/ ٣٠٧، وفتح الوصيد: ٢/ ٦٨١، وإبراز المعاني: ٢/ ٣٣٤.

(٣) المحرر الوجيز: ٢/ ٤٧٩، والحديث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير عن ابن عباس رضي الله عنهما: رقم: (١١٥٣٣)، وأبو يعلىٰ في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما رقم: (٢٤٥٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه: ٧/ ٩٩، وقال الهيثمي: "وفيه حسين بن قيس، الملقب بحنش، وهو متروك". مجمع الزوائد: ١٠/ ١٣٦، وانظر: تلخيص الحبير لابن حجر: ٢/ ٩٤.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٦.

(٥) خلاصة ذلك: اختلف القراء في الألفاظ التالية: ﴿الْمَيْتَةَ﴾ في البقرة: ١٧٣، والمائدة: ٣، والنحل: ١١٥، ويس: ٣٣، و﴿مَّيْتَةً﴾ في موضعي الأنعام: ١٣٩، و١٤٥، و﴿مَّيْتًا﴾ في الأنعام: ١٢٢، والفرقان: ٤٩، والزخرف: ١١، والحجرات: ١٢، وق: ١١، و﴿مَّيِّتٍ﴾ حيث ورد، و﴿الْمَيِّتَ﴾ حيث ورد، فشدد أبو جعفر الياء في الجميع، ووافقه نافع في يس وفي ﴿مَّيْتًا﴾ في الأنعام والحجرات، =

فالثقيل فيه جاء علىٰ الأصل، فأصله: "مَيْوت"، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء التي قبلها فيها، وبعض العرب يستثقل التضعيف في الياء فيحذف العين فيقول: "مَيْت"، ومثله أن يقال: "سيِّد" و"سَيْد"، و"هَيْن وهيِّن" و"لَيْن وليِّن"، وعليها جاءت قراءة التخفيف[1].

ومنه قولُ الشاعر فَجَمَعَ بين اللغتين[2]:

ليسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بميْتٍ ... إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ.

وأما ما لم يَمُت وهو ما لم تتحقق فيه صفةُ الموت فأجمعوا علىٰ قراءته بالتشديد كنحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾، ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ [المؤمنون: ١٥].

يقول القسطلاني: "ويُحكىٰ عن قدماء النُّحَاة: أن الميْت بالتخفيف مَن فارقت رُوحُه جسدَه، وبالتشديد مِن عاين أسباب الموت ولم يَمُت"[3].

وأشار إلىٰ ذلك الشاطبي بقوله[4]: .... وَمَا لَمْ يَمُتْ لِلْكلِّ جَاءَ مُثَقَّلَا

وإجماعهم علىٰ التشديد فيما لم يمت للجمع بين اللغتين، والتخفيف فيما مات وما لم يمت جائز[5].

٨- **قال تعالىٰ**: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ قراءة ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن

=

وفي لفظي ﴿مَّيِّتٍ﴾ و﴿الْمَيِّتَ﴾، وافقهما يعقوب في الأنعام وفي لفظ ﴿الْمَيِّتَ﴾، ووافقهما رويس في الحجرات، وحمزة والكسائي وحفص وخلف في لفظي ﴿مَّيِّتٍ﴾ و﴿الْمَيِّتَ﴾، انظر: النشر ٢/ ٢٢٤، والإتحاف: ١/ ٤٢٧.

(١) انظر: الحجة لابن خالويه: ٥٠، وشرح الهداية: ١/ ٢١٦، وفتح الوصيد: ٣/ ٧٧٠.

(٢) البيت منسوب لعديّ الغساني، انظره في: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٦٩، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٢/ ١٦٩، واللسان، مادة: "موت" ٦/ ٤٢٩٥.

(٣) لطائف الإشارات: ٤/ ١٥٤٦، ونقل ذلك ابن عطية في المحرر الوجيز: ١/ ٢٢٥ عن أبي حاتم.

(٤) متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٥١).

(٥) انظر: الكشف لمكي: ١/ ٣٤٠، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار لابن إدريس: ١/ ١٤٤.

ظُهُورِهَا ﴾ بالرَّفع؛ لأنَّ: ﴿بِأَن تَأۡتُواْ﴾ تعيَّن لأن يكون خبراً بدخول الباء عليه»[1].

**التعليق**: الأصل في خبر ليس هو التأخير عن اسمها، من حيث أن: اسم "ليس" وأخواتها شبيه بالفاعل، وخبرها وخبر أخواتها شبيه بالمفعول، والأصل في الفاعل التقديم، وفي المفعول التأخير.

وتقديم خبرها قليل جداً، حتىٰ مَنْعَه جماعةٌ، منهم ابن دَرَسْتَوَيْه قال: لأنها تُشْبه "ما" الحجازية، ولأنها حرفٌ علىٰ قولِ جماعةٍ، ولكن هذا مردود بالقراءة المتواترة، وهي: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١٧٧] قرأ حمزةَ وحفص بنصب "البرَّ"[2] علىٰ أنه خبر "ليس" مقدَّمٌ، و"أن تُوَلُّوا" اسمها في تأويلِ مصدرٍ، أي: ليس البرَّ توليتكم"[3].

وصحّ تقديم الخبر لكون المصدر المؤوَّل أَعْرَفُ من المُحَلّىٰ بالألفِ واللام، والأعرفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرفِ الخبرَ[4].

ولم يُخْتلف في: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ﴾ في رفع: "البر"، لكون الباء لا تزاد إلا في الخبر.

يقول أبو شامة: "ولا خلاف في رفع: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ ؛ لأن ﴿بِأَن تَأۡتُواْ﴾ قد تعيَّن؛ لأن يكون خبراً بدخول الباء عليه"[5].

ودخول الباء علىٰ خبر ليس يفيد تأكيد النفي، نحو قولك: "ليس زيدٌ بقائم"، وفي القرآن: ﴿لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢][6].

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٨.

(٢) وقرأه الباقون بالرفع، انظر: التيسير: ص ٢٣٦، والنشر: ٢/ ٢٢٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ١/ ٣٥١، والدر المصون: ٢/ ٢٤٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٣، وشرح الأشموني: ١/ ٢٣٠.

(٤) انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٧٠، وكشف المشكلات للباقولي: ١/ ٢٦٦، ومعاني القرآن للزجاج: ١/ ٢٤٦.

(٥) إبراز المعاني: ١/ ٣٥٥.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١١٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٢، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/ ٢٨٢.

**٩- قــــال تعــــالىٰ:** ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ: المدِّ في الموضع الثاني من الروم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾؛ لأن المراد به: "أَعْطَيْتُم"، وكقوله: ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾، بخلاف هذين الموضعين[١] فإنَّ القَصْر فيهما علىٰ معنىٰ: "فَعَلْتُم"، و"قَصَدتم"، ونحوه: كقوله تعالىٰ: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ﴾ [الأنعام: ٤٤]»[٢].

**التعليق:** "آتَىٰ"، "يُؤْتِي" في معنىٰ أَعْطَىٰ، والإيتَاء: الإعطاء، وخُصَّ دَفْعُ الصَّدقة في القرآن بالإِيتَاء، نحو: ﴿وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

"وأَتَىٰ" يَأْتي، من الإِتْيان، يقال: للمَجِيء بالذَّات، وبالأمر وبالتدبير، نحو: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، أي: بالأمر والتدبير[٣].

قال السمين الحلبي: "فإنه بالمدِّ بلا خلاف، وسبب ذلك أنه اقترن بـ"الزَّكَاة"، ولم يرد هنا الفعل مع الزكاة إلا مِن "الإيتاء" نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣] ﴿وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]؛ لأنه بمعنىٰ: "الإِعْطَاء" فلذلك كان ممدوداً"[٤].

وأما الموضع الأوَّل في الروم: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا﴾ فقد قرأه ابن كثير بالقصر، ووجه ذلك أن معنىٰ: "أَتَيْتُم": فَعَلْتُمْ وجِئْتُم، يقال: "أَتيتُ هذا الأمر" أي: فَعلْتُه،

(١) أي: ﴿إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا﴾ [الروم: ٣٩]، قرأهما ابن كثير بالقصر، وقرأهما الباقون بالمد، انظر: التيسير: ص ٢٣٩، والنشر: ٢/ ٢٢٨، والإتحاف: ١/ ٤٤٠.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٣٠.

(٣) انظر: المفردات للراغب الأصفهاني: ص ٦٠، والمعجم الوسيط: ١/ ٥.

(٤) العقد النضيد في شرح القصيد: ١/ ٥٩٣، وانظر: إبراز المعاني: ٢/ ٣٥٩، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٥٩٦.

قال زهير بن أبي سلمىٰ(1):

وما يَكُ مِن خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا ** تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبائِهِم قَبْلُ.

أي: "فَعَلُوه"، فالمعنىٰ هنا: "وما فَعَلْتُم وجِئْتُم مِن رِبـًا.

والوجه في مَدّهِ: طَلَبُ المناسبة بينه وبين ما بعده مِن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ ﴾(2).

**١٠ – قال تعالىٰ:** ﴿ وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ ﴾ [آل عمران:٤٢]، و﴿ إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ﴾ [آل عمران: ٤٥].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ كَسْر همزة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ﴾(3)؛ لأنه بعد صَرِيح القَول»(4).

**التعليق:** إذا وقعت: "إنْ" في أوّل جملةٍ محَكيَّة بالقول وَجَب كَسْرُها، علىٰ أن يكون القولُ صريحـًا، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا ﴾ [مريم: ٣٠].

فإن وقعتْ بعد القول غير محكيَّة فُتِحت نحو: "أخصُّك بالقَوْلِ أنَّك فَاضِل"، أو أُجْرِيَ القَولُ مَجْرىٰ الظَّن فُتِحَتْ نحو :"أَتَقُول أنَّ زيداً قَائِم"(5).

ومن ثم رُوي بالوجهين قولُه(6):

(1) البيت في: ديوانه: ص ٢٣، والحجة للفارسي: ٢/ ٣٣٥، والمحرر: ٢/ ٢١٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣/ ١٧٣.

(2) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٤٤، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ٣٣٥، والكشف: ١/ ٢٩٦، والموضح: ١/ ٣٢٩.

(3) في بعض نسخ كتاب النشر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ ﴾، ولا تعارض فكليهما وقعت الهمزة فيها بعد صريح القول.

(4) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٠، وانظر: لطائف الإشارات: ١٧٢٦.

(5) انظر: شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك: ١/ ٣٢٥، وشرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك: ١/ ٣٠٠.

(6) البيت للفرزدق، وهو في: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/ ٣٠٠، وعمدة الحفاظ للسمين الحلبي: ص ٢٢٩.

والشاهد: قوله: "أتقول إنك" حيث رُوي بكسر همزة "إن" باعتبار الجملة محكية، وبفتحها علىٰ اعتبار "تقول" بمعنىٰ "ظن".

أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمَتَّعٌ ** وقد اسْتَبَحْتَ دَمَ امْرِئ مُسْتَسْلِم

يقول ابنُ مالك[١]:

فَاكْسِر في الابتِدا وفي بَدْء صِلَه ** وَحَيْثُ إنّ لِيَمِين مُكْمِلَه

أو حُكِيتْ بالقَولِ أو حَلَّت مَحلَّ ** حَال كَزُرتُه وإنّي ذُو أَمَل.

أما قوله تعالىٰ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فقد قرأه ابن عامر وحمزة بكسر همزة: "إِنَّ"[٢] علىٰ إضمار القول، أي: "فنادته الملائكة وهو قائم يصلِّي في المحراب فقالت: إنَّ الله يُبشِّرك"، وقرأ الباقون بفتح همزة: إِنَّ" علىٰ معنىٰ حذف حرف الجر، والتقدير: "فنادته بأنَّ الله"[٣].

١١ – **قال تعالىٰ:** ﴿ قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ تشديد ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ في الحجر؛ لمناسبته ما قبله وما بعده مِن الأفعال المجْتَمَعِ علىٰ تشديدها، و"البِشْرُ"، و"التَّبشِير"، و"الإِبْشَار" ثلاث لغات فَصِيحات»[٤].

**التعليق:** قوله: لمناسبة ما قبله، أي: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ ﴾ [الحجر: ٥٤]، وما بعده، أي: ﴿ قَالُواْ بَشَّرْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْقَٰنِطِينَ ﴾ [الحجر: ٥٥]، فإنه مجمَعٌ علىٰ تشديدها[٥].

(١) متن ألفية ابن مالك، البيت رقم: (١٧٨ – ١٧٩).

(٢) وقرأه الباقون بالفتح، انظر: التذكرة: ١/ ٢٨٦، والتيسير: ص ٢٥١، والنشر: ٢/ ٢٣٩، والإتحاف: ١/ ٤٧٧.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ٣٨، والكشف لمكي: ١/ ٣٤٣، وشرح الهداية: ١/ ٢١٩.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٣.

(٥) واختلف القراء في ﴿يُبَشِّرُكَ ﴾ وما جاء من ذلك، فقرأ حمزة والكسائي ﴿يُبَشِّرُكَ ﴾ في آل عمران [٣٩، و٤٥] و﴿وَيُبَشِّرُ ﴾ في الإسراء [٩] والكهف [٢]: بفتح الياء وسكون الباء وضم الشين مخففة، وافقهم: ابن كثير وأبو عمرو في ﴿يُبَشِّرُ ﴾ الشورىٰ [٢٣]، وخفف حمزة موضع ﴿يُبَشِّرُهُمْ ﴾ في التوبة [٢١]، و﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾ في الحجر [٥٣] ومريم [٧]، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الباء وكسر =

والتشديد في فعل: "بَشَّر" أكثر استعمالاً، ويأتي مخفَّفًا، وهما لغتان مشهورتان، والتثقيلُ للتكثيرِ بالنسبة إلىٰ المُبَشَّرِ به، وقد قُرِئ المضارعُ مخفَّفًا ومشدداً، وأمَّا الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقَّلاً نحو: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ [هود: ٧١]، وفيه لغةٌ أخرىٰ: "أَبْشَرَ" مثل: "أَكْرَمَ"[١].

و"بَشَّر" و"بَشَر"، و"أَبْشَر" تستعمل بمعنىٰ واحد، و"البِشارةُ": أولُ خبرٍ من خيرٍ أو شرٍّ، قالوا: لأنَّ أثرَها يَظْهَرُ في البَشَرة، وهي ظاهِرُ جلدِ الإنسان، وأصلُها أن بشَرة الإنسان تَنْبَسِط عند السُّرور، تقول فلان: ذو بِشْرٍ، أي: وجهٍ مُنبسط[٢].

قال السمين: "وبمعنىٰ البِشارة: البُشور والتَبْشير والإِبْشَار، وإن اختَلَفَتْ أفعالُها، والبِشارَةُ أيضًا الجَمالُ، والبَشير: الجميلُ، وتباشير الفجرِ أوائلُهُ"[٣].

وقيل: "يَبشُرك: بفتح الياء: يَسُرّك ويُفرِحك، يقال: بشَرْتُ الرجل أَبْشُره إذا أَفْرَحته، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ﴾ [فصلت: ٣٠][٤].

١٢ - **قال تعالىٰ:** ﴿لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ تخفيف الحرف الأوَّل من هذه السورة، وهو: ﴿مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾ إما لمناسبة: ﴿مَاتُواْ﴾، أو لأنَّ "القَتْل" هنا ليس مختصًّا بسبيل الله، بدليل: ﴿إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأن المقصود به السَّفر في التجارة.

وروينا عن ابن عامر أنه قال: "ما كان مِن القَتل في سبيل الله فهو بالتشديد"[٥]»[١].

=
الشين المشددة. انظر: النشر: ٢/ ٢٣٩.

(١) انظر: الدر المصون: ١/ ٢٠٩، ومعالم التنزيل للبغوي: ١/ ٤٣٥، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٢٧٨، وفتح الوصيد: ٣/ ٧٧٨.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "بشر" ٢/ ٥٩٠، ولسان العرب، مادة: "بشر" ١/ ٢٨٧.

(٣) الدر المصون: ١/ ٢١٠.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/ ٧٣٤، وتفسير اللباب لابن عادل: ص: ١٠٥٧.

(٥) هو: ابن عامر الشامي إمام القراءة، ونقل قوله أبو عمرو الداني في جامع البيان: ٣/ ٩٩٤.

**التعليق**: التخفيف للتقليل، والتشديد يكون للتكثير[٢].

يقول أبو شامة: "فأما قوله قبل ذلك: ﴿مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً﴾ فمُخَفَّف بلا خِلاف"[٣].

وقوله: "القَتْلُ هنا ليس مختصاً بسبيل الله" يدل عليه كذلك قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾، أي: إخوانهم في النَّسَب، أو المودَّة والمذهب، يقولون لهم إذا سافروا في طلب الرزق، أو غُزاة في حروبهم..."[٤].

قال البغوي: "وقالوا لإخوانهم في النفاق والكفر، وقيل: في النسب، ﴿إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أي: سافروا فيها لتجارة أو غيرها، ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾ أي: غزاة، جمع "غَازٍ" فقتلوا .."[٥].

١٣ – **قال تعالىٰ**: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الغيب في قوله تعالىٰ: – من هذه السورة – ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ فليس فيها خلافٌ مِن طَرِيق مِن الطُّرق، ولا روايةٍ مِن الروايات؛ لأجل أن قوله: ﴿مَن يَشَآءُ﴾ للغَيب فَرُدَّ عليه»[٦].

**التعليق**: وهو كذلك متَّسِق مع ما بعده، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى

=

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٨.

(٢) انظر: شرح الهداية: ١/ ٢٣٦، والكشف لمكي: ١/ ٣٦٤.

(٣) إبراز المعاني: ١/ ١٤٠.

وأما الموضع الثاني في آل عمران وهو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٨]، فقرأه هشام بالتشديد، وبعده قوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٦٩] قرأه ابن عامر بالتشديد، وبعده ﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٩٥] فقرأه ابن عامر وابن كثير بالتشديد. انظر: التيسير: ص٢٥٦، والنشر: ٢/ ٢٤٣.

(٤) انظر: تفسير القرآن لابن كثير: ٢/ ١٤٧، وتفسير المنار لمحمد رشيد رضا: ٤/ ١٥٩.

(٥) معالم التنزيل للبغوي: ١/ ٥٢٥.

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٢، وانظر: لطائف الإشارات: ٥/ ١٨٦٩.

ﭐللَّهِ ٱلۡكَذِبَ ﴾ [النساء: ٥٠].

قال الفارسي: "وأمّا قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ ففي: ﴿يُزَكِّي﴾ ضميرُ الغَيبة، ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ﴾ بالياء؛ لأنّه إذا كان لـ﴿مَن يَشَآءُ﴾ فهو للغيبة"[١].

ومثله كذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا﴾ [النساء: ١٢٤]، وذلك لأن قبله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ﴾ بالغيب فرُدَّ عليه.

وأما المختلَف فيه من هذه السورة فهو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ٧٧ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ﴾ [النساء: ٧٧] فقُرئ بالغيب رداً علىٰ لفظ الغيبة في قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمۡ﴾، ومَن قرأه بالخطاب[٢] فرداً علىٰ قوله: ﴿قُلۡ مَتَٰعُ ٱلدُّنۡيَا قَلِيلٞ﴾، وهو للنبي ﷺ ومَن معه[٣].

١٤- **قال تعالىٰ**: ﴿فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٤].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الحرف الأوَّل، وهو ﴿فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ﴾ أنَّه بالنون؛ لبُعْد الاسم العظيم عن: ﴿فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ﴾، فلم يَحْسُن فيه الغَيبة كحُسْنِه في الثاني لِقُرْبِه»[٤].

**التعليق**: قوله: "في الثاني" هو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ١١٤].

فقد قرأه أبو عمرو وحمزة وخلف بالياء التحتية علىٰ الغيبة[٥]، حملاً علىٰ سياق الغيبة قبله وهو قوله: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ﴾، وقرأه الباقون بنون

(١) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ١٧٢.
(٢) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو جعفر وروح بالغيب، وقرأه الباقون بالخطاب، انظر: النشر: ٢/ ٢٥٠.
(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ١٧٢، والحجة لابن زنجلة: ٢٠٨.
(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥.
(٥) انظر: التيسير: ص٢٦٥، والنشر: ٢/ ٢٥١، والإتحاف: ١/ ٥٢٠.

العظمة خروجـاً من الغيبة إلىٰ التكلم علىٰ طريق الالتفات، وإجراءً له مجرىٰ الإخبار عن الله عز وجل إذ هو المُؤتي علىٰ الوجهين[(١)].

وقال ابن زنجلة: "﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ بالنون: وحجتهم في قوله - قبل آيات - ﴿وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ فردُّوا ما اختلفوا فيه إلىٰ ما أجمعوا عليه"[(٢)].

وقد أجمعوا علىٰ الحرف الأوّل بنون العظمة؛ لبُعْد لفظ الجلالة؛ فيكون التفاتـاً يُعيِّن أن المُؤتي هو الله"[(٣)].

١٥ - **قال تعالىٰ**: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ﴾ [البقرة: ٢١٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ حرف البقرة، وهو: ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ﴾ أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأن طول سورة البقرة يقتضي الإطناب وزيادة الحرف من ذلك.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ في الأنفال [١٣] كيف أُجْمِع علىٰ فكِّ إدغامه، وقوله: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ في الحشر [٤] كيف أُجْمِع علىٰ إدغامه؛ وذلك لتقارُب المقامَين من الإطناب والإيجاز»[(٤)].

**التعليق**: الإجماع علىٰ الإظهار في موضع سورة البقرة جاء علىٰ الأصل، لأن الدال الثانية مجزومة وإدغامها يحتاج إلىٰ تسكين الدال الأولىٰ للإدغام، وإلىٰ تحريك الثانية لالتقاء الساكنين، فيحصل تغيير بعد تغيير، وهو لغة أهل الحجاز[(٥)].

---

(١) انظر: الحجة للقراء للفارسي: ٣/ ١٨١، والكشف لمكي: ١/ ٣٩٧، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٨١٦، وسراج القاري لابن القاصح: ص ١٩٤.

(٢) حجة القراءات لابن زنجلة: ص: ٢١٢.

(٣) انظر: الموضح: ١/ ٤٢٦، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٢/ ٢٠١.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥.

(٥) انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٢٣٠، والكشف لمكي: ١/ ٤١٣، وشرح الهداية: ٢/ ٢٦٦.

ويؤيده إجماع المصاحف علىٰ رسمه بدالين[1].

والإدغام لغة صحيحة، وهي لغة تميم، وبها قرأ القراء ماعدا نافعـًا وابن عامر موضع سورة المائدة من قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ ﴾ [المائدة: ٥٤][2].

وفي الإظهار زيادة ثواب؛ لأن بكلِّ حرف عشر حسنات، قاله ابن خالويه[3].

قال البقاعي: "وإجماع القراء علىٰ الفَكِّ هنا – في البقرة – للإشارة إلىٰ أن الحبُوطَ مَشْروط بالكفر، ظاهراً باللسان، وباطنـًا بالقلب، فهو مُلِيحٌ بالعَفو عن نطق اللسان مع طمأنينة القلب، وأشارت قراءة الإدغام في المائدة إلىٰ أن الصبر أرفع درجة مِن الإجابة باللسان، وإن كان القلب مطمئنـًا"[4].

ومِن أوجه بلاغة فكِّ الإدغام إضافة إلىٰ التناسب مع طول السورة وقصرها ما أشار إليه الغرناطي عن موضع سورة الحشر بقوله: "في سورة الحشر قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ تقدَّم الماضي مُدغَمـًا – ﴿شَآقُّواْ﴾ – ولم يُسْمع في الماضي إلا تلك اللغة، فجِيء بما حُمل عليه .. مُدغَمـًا؛ ليحصل مجيء الإدغام قبله في الماضي"[5].

١٦ – **قال تعالىٰ:** ﴿طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٥].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ: ﴿مَسَٰكِينَ﴾ هنا أنه بالجمع؛ لأنه لا يُطْعَم في قَتْل الصَّيد مِسْكِينٌ واحد، بل جماعة مَسَاكِين، وإنما اختلف في الذي في البقرة؛

---

(١) انظر: المقنع في مرسوم المصاحف: ص ١١٣، ومختصر التبيين لأبي داود: ٣/ ٤٦٠، والوسيلة إلىٰ كشف العقيلة: ص ١٢٥.

(٢) قرأه نافع وابن عامر وأبو جعفر بدال مكسورة بعدها دال مجزومة، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة، انظر: التيسير: ص٢٧٠، والإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٦٣٥، والنشر: ٢/ ٢٥٥، والبدور الزاهرة: ص٩٤.

(٣) الحجة لابن خالويه: ص ٦٨.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٣/ ٢٣٢.

(٥) ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل: ١/ ١٠٩.

لأن التوحيد يُراد به عن كلِّ يوم، والجمعُ يُراد به عن أيامٍ كثيرة»[١].

**التعليق**: قوله: "في الذي في البقرة" هو قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ [البقرة: ١٨٤] قرأه نافع وابن عامر وأبو جعفر بالجمع: ﴿مَسَٰكِينَ﴾، والباقون بالإفراد: ﴿مِسۡكِينٖۖ﴾[٢]، وقراءة الإفراد علىٰ معنىٰ أن علىٰ كلِّ واحد مِمّن يُطِيق الصوم لِكُلّ يوم يُفْطِره إِطْعَام مُسْكِين.

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[٣]، أي: "اجلِدُوا كُلَّ واحد ثمانين جلدة، لا أن الكُلّ يُجْلَدون ثمانين فقط"، فتَبَيّن مِن إِفْرَاد المسْكين أَنّ لكل يوم يُفْطِر فيه إِطْعَام مُسْكِين، أي: علىٰ كُلِّ واحد فِدْية تَخُصُّه[٤].

ومَن قرأ بالجمع فلأن الذين يطيقونه جماعة، فالذي يلزم جميعهم إطعام مساكين كثيرة[٥].

وأما موضع المائدة فلا يجزئ فيه إطعام مسكين واحد، قال مكي: "وإنما أجمعوا علىٰ القراءة في: ﴿مَسَٰكِينَ﴾ بالجمع؛ لأن قتل الصيد لا يجزئ فيه إطعام مسكينٍ واحد، كما كان في إفطار يوم إطعامُ مسكين واحد"[٦].

ففدية قتل الصيد يُخيَّر فيها بين ذبح المثل مِن النَّعم، أو يُقوَّم المثل ثم يشتري بقيمته طعاماً فيُطعِم كلَّ مسكين مدّاً، أو يصوم عن كل مُدٍّ يوماً[٧].

١٧ - قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَابٗا ذَا عَذَابٖ شَدِيدٍ إِذَا هُمۡ فِيهِ مُبۡلِسُونَ﴾

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٥، وقال بذلك أبو عمرو في جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٠٣٠.

(٢) انظر: التيسير: ص٢٣٧، والنشر: ٢/ ٢٢٦، والإتحاف: ١/ ٤٣٠.

(٣) سورة النور، الآية: ٤.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢/ ٢٩٠، والحجة للفارسي: ٢/ ٢٧٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١٢٤.

(٥) انظر: الكشف: ١/ ٢٨٣، وفتح الوصيد: ٣/ ٦٩٧.

(٦) الكشف: ٤١٩. وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/ ٨٤١.

(٧) انظر: المغني لابن قدامة: ٣/ ٤٣٨، والحاوئ الكبير للماوردي: ٤/ ٧٦٢.

[المؤمنون: ٧٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ تخفيف ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا﴾ في المؤمنين؛ لأن ﴿بَابًا﴾ فيها مُفْرَد، والتشديد يقتضي التكثير»[(١)].

**التعليق**: التثقيلُ مُؤْذِنٌ بالتكثير؛ فالمواضع التي وقع الخلاف في قراءتها بالتشديد جاء بعدها لفظ: ﴿أَبْوَابَ﴾ فناسب التكثير، قال تعالىٰ: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ﴾ [القمر: ١١][(٢)].

وفي موضع سورة المؤمنين جاء بعده اسمٌ مفرد، فأُجمع علىٰ تخفيفه، والتخفيف هو الأصل، ومثله موضع سورة الحجر: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾[(٣)] [١٤].

قال المهدوي: "التشديد جاء علىٰ لفظ التكثير؛ لأن الأبواب كثيرة، ألا ترىٰ أنه لم يُشدَّد إذا كان باباً واحداً"[(٤)].

١٨- **قال تعالىٰ**: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ: ﴿أَنجَيْتَنَا﴾ في سورة يونس؛ لأنه إخبار عن توجههم إلىٰ الله تعالىٰ بالدعاء، فقال عز وجل: ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾، وذلك إنما يكون بالخطاب، بخلاف ما في هذه السورة – الأنعام – فإنه قال تعالىٰ أولاً: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ﴾ [الأنعام: ٦٣] قائلين ذلك،

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٥٩.

(٢) اختلف القراء في لفظ ﴿فَتَحْنَا﴾ في الأنعام [٤٤]، والأعراف [٩٦]، والقمر [١١]، و﴿فُتِحَتْ﴾ في الأنبياء [٩٦]: فقرأ ابن عامر وابن وردان بالتشديد في الأربعة، وافقهما روح وابن جماز في القمر والأنبياء، ووافقهما رويس في الأنبياء وله الخلف في المواضع الثلاثة الباقية، انظر: التيسير: ص٢٧٥، والتبصرة في القراءات السبع: ص٤٩٤، والنشر: ٢/ ٢٥٨.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ٤٤٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٠، والدر المصون: ٤/ ٦٣٤.

(٤) شرح الهداية: ٢/ ٢٧٨.

إذ يَحْتمل الخطاب، ويحتمل حكاية الحال»[١].

**التعليق**: قرأ الكوفيون موضع الأنعام بألف بعد الجيم من غير تاء، على لفظ الخبر عن غائب: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا﴾، حملاً على ما قبله من الغيبة في قوله: ﴿تَدْعُونَهُۥ﴾، وقرأ الباقون بالخطاب[٢]؛ حكايةً لخطابهم في حالة الدعاء، قال ابن زنجلة: "وحجتهم ما في يونس: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ﴾ وهذا مجمع عليه، فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه"[٣].

والقراءة بالخطاب أبلغ في الدعاء والابتهال والسؤال، ويمكن أن يقدَّر في الآية إضماراً، تقديره: "دعوا اللهَ مخلصين لهُ الدِّين مُريدين أن يقولوا: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا﴾"، ويمكن أن يقال: لا حاجة إلى الإضمار؛ لأنَّ قوله: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ﴾ يصير مُفَسَّراً بقوله: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ فَهُم في الحقيقة، ما قالُوا إلاَّ هذا القول[٤].

١٩ – **قال تعالى**: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ﴾ [يونس: ٢٨].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) على الحرف الأوَّل من يونس، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ﴾ أنه بالنون؛ من أجل قوله: ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾» [٥].

**التعليق**: وهو إخبار الله تعالى عن نفسه تعظيماً وتخصيصاً، وأما الموضع الثاني في الأنعام وهو: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾ [الأنعام: ١٢٨]،

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٠.

(٢) انظر: التيسير: ص٢٧٦، والنشر: ٢/ ٢٥٩، والبدور الزاهرة: ص١٠٤.

(٣) الحجة لابن زنجلة: ص ٢٥٥.

(٤) انظر: الكشف لمكي: ١/ ٤٣٥، والكشاف للزمخشري: ٢/ ٣٢٣، وتفسير اللباب لابن عادل: ص ٢٧٣٩.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٨، وانظر: لطائف الإشارات: ٥/ ٢١٠٠.

والموضـع الثـاني في يـونس وهـو: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يونس: ٤٥]، فقرأ حفص[1] بالياء فيهما رداً علىٰ ما قبله من الغيبة، وقرأه الباقون بنون العظمة انتقالاً من الإخبار بلفظ الغيبة إلىٰ الإخبار بنون العظمة[2].

٢٠ – **قال تعالىٰ**: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٢]، ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ [المعارج: ٤٣].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الموضع الثاني من الروم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ أنه بفتح التاء وضمِّ الراء، حملاً علىٰ قوله تعالىٰ في الإسراء: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ ﴾ [٥٢]، وهذا في غاية اللُّطف، ونهاية الحُسْن، فتأمله... [3]

قال: واتفقوا أيضًا علىٰ حرف الحَشْر، وهو قوله: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾، وعبارة الشَّاطبي مُوهِمةٌ لولا ضَبْطُ الرُّواة؛ لأنَّ مَنعَ الخروج منسُوبٌ إليهم، وصادرٌ عنهم، ولهذا قال بعده: ﴿وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ ﴾.

قال: واتفقوا أيضًا علىٰ قوله: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ ﴾ في: "سَأَلَ"؛ حَمْلاً علىٰ قوله: ﴿يُوفِضُونَ ﴾، ولأنَّ قوله: ﴿سِرَاعًا ﴾: حال منهم، فلا بد مِن تسمية الفَاعِل»[4].

**التعليق**: لفظ: ﴿تُخْرَجُونَ ﴾ وقع في خمسة مواضع في القرآن، واختلف القراء في أربعة مواضع منها بين ضمِّ التاء وفتح الراء علىٰ البناء للمفعول، وبين فتح التاء وضم الراء علىٰ البناء للفاعل[5]، والقراءتان متداخلتان؛ لأنهم إذا أُخْرِجوا خَرَجُوا،

(١) ووافقه روح في الأنعام، وقرأ الباقون بالنون فيهما، انظر: النشر: ٢/ ٢٦٢، والإتحاف: ٢/ ٣٠.

(٢) الحجة لابن خالويه: ص ١٣٧، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ٤٠٦، وإبراز المعاني: ٢/ ٤٦٠.

(٣) في كتاب النشر المطبوع يوجد هنا تقديم وتأخير في الكلام لا يستقيم معه المعنىٰ، وقد أخذت النص الذي اعتمده محقق كتاب النشر د. محمد محفوظ الشنقيطي، في رسالته التي قدمها لجامعة أم القرىٰ وحقق فيها قسم الفرش من كتاب النشر. انظرها: ص ٢٤٥.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٦٨.

(٥) قرأ حمزة والكسائي وخلف بالبناء للفاعل في موضع الأعراف [٢٥]، وأول الروم [١٩]، والزخرف =

وإذا خَرجُوا فقد أُخْرِجوا قاله أبو عبد الله الفاسي[(١)].

والإجماع علىٰ المواضع المتفق علىٰ بنائها للفاعل يقوِّي وجه قراءة إسناد الفعل للفاعِلِين، والله سبحانه إذا أَخْرَجَهم يوم القيامة، فهم الخارجون.

قال الفارسي: "وحجّة مَن قال: "تَخْرُجُون" اتفاق الجميع في قوله: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ بفتح التاء، ومِن حجّتهم قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾ [يس/ ٥١]؛ فأسند الفعل إليهم، ومِن حجّتهم قوله: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]"[(٢)].

وأما موضع سورة الحشر فالفعل مُسندٌ للفاعِلِين حقيقةً إذ هو صادرٌ منهم، فالمعنىٰ: "لئن أُخرِج بنو النضير من دِيَارهم وأجلوا عنها لا يَخْرَج معهم المنافقون الذين وعدوهم الخرُوج من ديارهم، ولئن قاتلهم محمَّدٌ ﷺ لا ينصرهم المنافقون الذين وعدوهم النصر؛ لمحبتهم للأوطان، وعدم صبرهم علىٰ القتال"[(٣)].

وعبارة الشاطبي المُوهِمة قوله[(٤)]: (بِخُلْفٍ مَضَىٰ فِي الرُّومِ لاَ يَخْرُجُونَ فِي ... رِضًا ..) أي: موضع سورة الجاثية: ﴿لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ [الجاثية: ٣٥]

يقول السمين الحلبي: "قوله: (لاَ يَخْرُجُونَ) مُلْبِسٌ بالَّذي في سورة الحشر، وهو قوله تعالىٰ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾، وليس في فتح يائه خلاف، فكان

=

[١١]، والجاثية [٣٥]، وافقهم ابن ذكوان في الأعراف والزخرف واختلف عنه في الروم، ووافقهم يعقوب في الأعراف، وقرأ الباقون بالبناء للمفعول في الأربعة، انظر: النشر: ٢/ ٢٦٧.

(١) اللآلئ الفريدة: ٢/ ٩٠٣، وانظر: الكشف لمكي: ١/ ٤٦٠، وفتح الوصيد: ٣/ ٩٢٢، وإبراز المعاني: ٢/ ٤٧١.

(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٤/ ١٠.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: ٢٣/ ٢٩٣، وتيسير الكريم الرحمن لابن سعدي: ص ٨٥١.

(٤) متن الشاطبية، حرز الأماني ووجه التهاني، البيت رقم: (٦٨٣).

ينبغي أن ينبِّه عليه، وكأنَّه استغني عن ذلك بشهرة الخلاف"[1].

وأما موضع المعارج: فقد وَصَف حَالَ خروجِهم مِن قبورهم، مجيبين الداعي، فيخرجون بسرعة كأنهم يَسْتَبِقُون، ترهقهم ذلة وهوان، فناسب ذلك إسناد الخروج لهم، كقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ﴾[2].

٢١- **قال تعالىٰ:** ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٧].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ حرف الشعراء أنه ﴿سَحَّارٍ﴾؛ لأنه جواب لقول فرعون فيما استشارهم فيه مِن أمر موسىٰ عليه السلام بعد قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الشعراء: ٣٤]، فأجابوه بما هو أبلغ مِن قوله؛ رعايةً لمراده، بخلاف التي في الأعراف[3] فإن ذلك جواب لقولهم؛ فتناسب اللفظان، وأما التي في يونس[4] فهي أيضـًا جوابٌ مِن فرعون لهم حيث قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٧٦] فَرَفَع مقامَه عن المبالغة»[5].

**التعليق:** الإجماع علىٰ قراءة موضع الشعراء بالتشديد علىٰ وزن: "فَعَّال"؛ للدلالة علىٰ المبالغة في الوصف بالسِّحر، مع ما فيه من التناسب لما قبله.

قال أبو حيَّان: "ولما قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾، عارضوا بقولهم: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾، فجاءوا بكلمة الاستغراق والبناء الذي للمبالغة؛ ليُنفِّسُوا عنه بعض ما لحِقَه مِن الكَرْب"[6].

---

(١) العقد النضيد في شرح القصيد، ت: د. خلف الله القرشي ص: ١٨٧ .

(٢) انظر: زاد المسير: ٤/ ٣٤٠، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٨/ ٢٩٦، والتحرير والتنوير: ١٢/ ١٨٤.

(٣) وهو قوله تعالىٰ: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾[الأعراف: ١١٢].

(٤) وهو قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾[يونس: ٧٩].

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢.

(٦) البحر المحيط: ٨/ ١٥٤.

والوصف بـ﴿عَلِيمٌ﴾ يدلّ على التناهي في علم السِّحر، فحسُن لذلك أن يُذْكروا بالاسم الدّالّ على المبالغة في السِّحر"[١].

ومَن قرأ بالتخفيف في موضعي الأعراف ويونس[٢] فللتناسب مع ما قبله، مع ما يتضمنه لفظ: "فاعل" من الكثرة، إذ "سحَّار" نَصٌّ في المبالغة، و "سَاحِر" محتَمِلٌ لها.

قال السمين الحلبي: "ولا خلاف في التي في الشُّعراء أنَّها: "سَحَّار" مثالُ مبالغةٍ، وهي تؤيّد قراءة: "سَحَّار" في الأعراف، وفي يونس، وأيضًا فعلهم مثالُ مبالغة، فيناسبه أن يُجاء بعده بمثله، ويؤيّد: "سَاحِر"، قوله: ﴿ٱلسَّحَرَةُ﴾ في غير موضع، و"فَعَلَةٌ" جمع: "فَاعِل"، ككَفَرَة في "كَافِر"، وفَجَرَة في "فَاجِر"[٣].

٢٢- **قال تعالىٰ:** ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ: ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ في البقرة مِن أجْلِ الرَّسم»[٤].

**التعليق:** كلمة: ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ اتفقت المصاحف علىٰ رسمها علىٰ خمسة أحرف من غير ألف قبل الياء وبعدها، وموضع سورة الأعراف ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ [١٦١]، مثلها مع زيادة "التاء".

قال أبو عمرو: "في سورة البقرة: ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ بحرف واحد -أي: بالياء- والتي في الأعراف: ﴿خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ﴾ بحرفين -أي: بالياء والتاء- وكذلك التي في نوح في جميع المصاحف بحرفين"[٥].

يقول ابن خالويه: "فإن قيل: لم اتَّفقت القرّاء علىٰ قوله: ﴿خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ في

---

(١) انظر: الكشف لمكي: ١/ ٤٧٢، وشرح الهداية: ٢/ ٣٠٧، والموضح: ٢/ ٥٤٦، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٩١٤.

(٢) قرأهما حمزة والكسائي وخلف بالتشديد، وقرأ الباقون بالتخفيف، انظر: التيسير: ص٢٩١، والنشر: ٢/ ٢٧٠.

(٣) العقد النضيد في شرح القصيد، ت: د. خلف الله القرشي ص: ١٨٧، وانظر: الدر المصون: ٥/ ٤٠٨.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٢.

(٥) المقنع في مرسوم المصاحف: ص ١٢٤، وانظر: مختصر التبيين: ٢/ ١٤٢.

البقرة، واختلفوا في الأعراف، وسورة نوح؟.

فقل: لأن هذه كُتِبت بالألف في المصحف؛ فأدّىٰ اللفظ ما تضمّنه السّواد، وتينك كتبتا بالتاء من غير ألف"[1].

وخطايا مجموعةٌ جمع تَكْسِير وهو موضوع للكثرة، وذلك مناسب لكثرة خطاياهم[2].

**٢٣- قال تعالىٰ:** ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [التوبة: ١٨].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الجمْعِ في الحرف الثاني: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾؛ لأنه يريد جميع المسَاجِد»[3].

**التعليق:** الحرف الأوَّل الذي اختُلف فيه هو قوله: ﴿مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]، فمَن قرأه بالإفراد فإنما أراد المسجد الحرام خاصة، ويقوِّي ذلك قوله: ﴿أَجَعَلۡتُمۡ سِقَايَةَ ٱلۡحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩][4].

ومَن قرأه بالجمع فإنه أراد المساجد كلَّها، وللإجماع علىٰ الموضع الثاني: ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ فردَّ ما اختلفوا فيه إلىٰ ما أجمعوا عليه، فالجمع في الموضع الثاني علىٰ أن المقصود المؤمنين جميعـًا.

قال السمين الحلبي: "جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم علىٰ الجمع.. والجمعُ هنا حقيقةٌ، لأن المرادَ جميع المؤمنين العائدين لجميع مساجد أقطار

(١) الحجة لابن خالويه: ص ٨٠، وقرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب لفظ: "خطيئاتكم" في الأعراف بالجمع ورفع التاء، وقرأها أبو عمرو "خَطَايَاكُم" علىٰ وزن "عطاياكم" بجمع التكسير، وقرأ ابن عامر بالإفراد ورفع التاء، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء، انظر: التيسير: ص٢٩٤، والنشر: ٢/ ٢٧٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/ ٣٦٤، الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٢/ ١١٩، والحجة لابن زنجلة: ص ٢٩٩.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٧٩.

(٤) الموضع الأول قرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بالتوحيد، والباقون بالجمع، انظر: النشر: ٢/ ٢٧٨، والإتحاف: ٢/ ٨٨.

الأرض"[١].

٢٤- **قال تعالىٰ:** ﴿أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡ﴾ [المجادلة: ٢٢].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) مِن هذه الطُّرق علىٰ الإفراد في المجادلة؛ لأن المقام ليس مقَام بَسْطٍ، ولا إطناب، ألا تراه عدَّد هنا ما لم يعدِّده في المجادلة، وأتىٰ هنا بالواو، وهناك بـ" أو"»[٢].

**التعليق:** أي: الإفراد في قوله: ﴿عَشِيرَتَهُمۡ﴾، وقوله: "هنا" المقصود قوله تعالىٰ: ﴿وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ﴾ [التوبة: ٢٤]، فمَن قرأه بالجمع[٣] فلأنَّ لكل واحد من المخاطبين عَشِيرة، فجُمع لكثرة عَشَائِرهم، ومَن قرأه بالتوحيد فلأن العشيرة تؤدِّي معنىٰ الجمع[٤].

وأما موضع المجادلة فيقوِّي الإجماع عليه قول الأخفش: "لا تكاد العربُ تجمعُ: "عَشِيرة" علىٰ "عَشِيرات"، إنما يجمعونها علىٰ "عَشَائِر""[٥].

٢٥- **قال تعالىٰ:** ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾ [مريم: ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ فتح السِّين في قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿أُمۡطِرَتۡ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ [الفرقان: ٤٠]، ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِۚ﴾ [الفتح: ٦]، ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢][٦]؛ لأن المراد به

(١) الدر المصون: ٦/ ٣١، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٣١٦، والموضح: ٢/ ٥٨٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٠.

(٣) قرأه شعبة بالجمع، والباقون بالإفراد، انظر: السبعة: ص٣١٣.

(٤) انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٢٩، والحجة لابن زنجلة: ص ٣١٦، ولطائف الإشارات: ٥/ ٢٣١٣.

(٥) قال ذلك الفارسي في الحجة للقراء السبعة: ٤/ ١٨٠، ونقل قول الأخفش الرازي في تفسيره: ١٦/ ١٧.

(٦) قوله: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ سقط من كتاب النشر المطبوع، وقد أثبتها من الرسالة المحققة للدكتور محمد الشنقيطي: ص ٢٨٤.

"المصْدَر"، وُصِف به للمبالغة، كما تقول: "هو رَجُل سَوء" في ضِدِّ قولك: "رجل صِدق".

(واتفقوا) على ضَمِّها في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾، و﴿إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ سُوٓءًا﴾ [الأحزاب: ١٧]؛ لأن المراد به: "المكرُوه والبلاء"، ولـمَّا صَلُح كُلٌّ مِن ذلك في الموضعين المذكورين اختُلِف فيهما»[1].

**التعليق**: الموضعان المختلف فيهما هما: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ [التوبة: ٩٨ والفتح: ٦]، فقرأهما ابن كثير وأبو عمرو بضمِّ السين، والباقون بفتحها[2].

و"السَّوء" من سَاءَهُ يَسُوءُه سَوءً وسُوءً: فَعَل به مَا يَكْره، نقيض سَرَّه، وقيل: "السُّوءُ" بالضم: الاسم: هو الآفة والمرض، والشَّر، والبلاء، والعذاب، و"السَّوء" بالفتح المصدر: وهو الفساد والرداءة، تقول: "رَجُل سَوء، أي: رجلٌ سَيٌّء رَدِيء[3].

ولذلك أُجمع على ما قرئ بالفتح في: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾ ونحوه؛ لأنه لا معنى للعذاب فيه، وإنما هو وصفٌ أراد به الذَّم، وأجمع على ما قرئ بالضم في: ﴿وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ ونحوه؛ لحَمْلِه على الضَّرر والشَّر[4].

وأما المختلف فيه: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ﴾ فيحتمل المعنيين.

قال الفراء: فمَن قال: "دائِرَةُ السَّوْءِ" فإنه أراد المصدر مِن: سُؤْتُه سَوْءًا، ومَسَاءة ومَسَائية وسَوَائية، فهذه مصادر، ومَن رفع السِّين جعله اسمًا كقولك: "عليهم دائرة البلاء والعذاب"؛ ولا يَجوز ضم السِّين فِي قوله: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ﴾، ولا في:

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٥.

(٢) انظر: التيسير: ص٣٠٤، والتبصرة في القراءات السبع: ص٥٢٨، والنشر: ٢/ ٢٨٠، وغيث النفع: ٢/ ٦٧٥.

(٣) انظر: الصحاح للجوهري، مادة: "سَوأ" ١/ ٥٦، واللسان: مادة: "سوأ" ٣/ ٢١٣٨،والقاموس المحيط، مادة: "ساء"ص ٤٣.

(٤) انظر: فتح الوصيد: ٣/ ٩٦٢، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٩٥١، وإبراز المعاني: ٢/ ٤٩٩.

قولـه: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾؛ لأنـه ضِـدٌّ لقولـك: "هَـذَا رجـلُ صِـدْقٍ"، و"ثـوبُ صدق"، فليس للسَّوء هاهنا معنىٰ في عذابٍ، ولا بلاء، فيُضمّ"[1].

٢٦- **قال تعالىٰ**: ﴿جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [من مواضعها: البقرة: ٢٥].

**قال ابـن الجـزري**: «(واتفقـوا) علـىٰ إثبـات: ﴿مِن﴾ قبـل: ﴿تَحْتِهَا﴾ في سـائر القرآن؛ فيُحْتَمل أنه إنما لـم يَكْتـب: ﴿مِن﴾ في هـذا الموضـع[2]؛ لأن المعنـىٰ: "يَنْبُع الماء مِن تحت أشجارها، لا أنَّه يأتي مِن مَوْضِعٍ ويجري مِن تحت هذه الأشجار.

وأما في سـائر القـرآن فـالمعنىٰ: "أنهـا تـأتي مِـن موضـعٍ وتجـري مِـن تحـت هـذه الأشجار، فلاخْتِلاف المعنىٰ خُولف في الخطِّ[3].

وتكون هـذه "الجنَّـات" معـدَّةً لمـن ذُكِـر تعظيمـًا لأمـرهم، وتنويهـًا بفضـلهم، وإظهاراً لمنزلتهم؛ لمبادرتهم لتصديق هذا النبي الكريم ﷺ، وأكمـل التسـليم، ولمـن تبعهم بالإحسان والتكريم»[4].

**التعليق**: غالب القرآن علىٰ أن ﴿مِن﴾ لابتداء الغاية، و﴿تَحْتِهَا﴾ اسم مجـرور بها، وليس ظرفـًا، فيكون ابتداء جريان الأنهار مِـن أسـفل الجنـات، إذ الجنَّـات مكـان التكريم، وعلىٰ هذا قراءة ابن كثير بزيادة: ﴿مِن﴾ [5].

يقول الـرازي: "﴿مِن﴾ في قولـه: ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ يحتمـل أن يكـون صـلة، معناه: "تجري تحتها الأنهار"، ويُحتمل أن يكون المـراد: "أنَّ ماءَهـا منهـا لا يجـري إليها مِن موضع آخر، فيُقَال هذا النهر منْبعُه مِن أين؟ فيقال مِن عين كـذا، مِـن تحـت

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٥٠، وانظر: المفردات للراغب الأصفهاني: ص ٤٤١.

(٢) أي: موضع سورة التوبة: ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [١٠٠]، قرأه جميع القراء ماعدا ابن كثير بغير: ﴿مِن﴾، وابن كثير بزيادة: ﴿مِن﴾. انظر: التذكرة في القراءات الثمان: ٢/ ٣٥٩، والنشر: ٢/ ٢٨٠.

(٣) في كتاب النشر المطبوع سقط قوله: "فلاختلاف"، وأثبت ذلك من كتاب النشر المحقق، ص: ٢٨٥.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٠.

(٥) انظر: الموضح: ٢/ ٦٠٣، والدر المصون: ٦/ ١١١.

جبل كذا"[1].

وزيادة ﴿مِن﴾ في غالب القرآن هو الذي عليه اتفاق مصاحف الأمصار، ماعدا موضع التوبة[2].

ووجه القراءة بعدم زيادة: ﴿مِن﴾: علىٰ أنه جعل ﴿تَحْتَهَا﴾ ظرفًا، وقدَّر معنىٰ "في"، وجعلها مفعولاً فيه.

يقول ابن أبي مريم: "والفرق بين القراءتين في المعنىٰ أنه إذا أُلحق: ﴿مِن﴾ أفاد أن: ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ مبتدأ جرْيها مِن أسفل الجنات؛ لأن ﴿مِن﴾ لابتداء الغاية، ومَن نصب ولم يُلحق ﴿مِن﴾ أفاد أن الأنهار جارية من جهة أسفلها"[3].

٢٧- **قال تعالىٰ:** ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

**يقول ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ رفع الحرفين في سبأ؛ لارتفاع ﴿مِثْقَالُ﴾»[4].

**التعليق:** الحرفان هما: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾، ووجه الرفع فيهما وجهان: أحدهما: العطف علىٰ: ﴿مِثْقَالُ﴾، والثاني: علىٰ الابتداء، والخبر: ﴿إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾[5].

قال أبو شامة: "وأما الذي في سورة سبأ فلم يُقرأ: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾ إلا بالرفع فقط، وهو يُقوِّي قول مَن يقول: إنه معطوف، وسببه أنَّ

---

(١) مفاتيح الغيب للرازي: ٢٨/ ٤٤.

(٢) انظر: المقنع في مرسوم المصاحف: ص ١١٦، وفتح المنان المروي بمورد الظمآن لابن عاشر: ٢/ ٤٩٦.

(٣) الموضح: ٢/ ٦٠٣.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦٠، والبحر المحيط: ٨/ ٥١٩، والدر المصون: ٩/ ١٤٩.

﴿مِثْقَالُ﴾ فيها بالرفع؛ لأنه ليس قبله حرف جرّ"[١].

وأما موضع يونس: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [٦١]، فاختُلِف فيهما، فمَن قرأهما بالرفع[٢] فعطفاً على موضع ﴿مِن مِّثْقَالِ﴾، فالجار والمجرور في موضع رفع، فَحُمل العطف في الحرفين على الموضع، ومَن قرأهما بالفتح فعطفاً على ﴿مِّثْقَالِ﴾ المجرور بـ﴿مِن﴾، وهما غير مصروفين فيُجرَّان بالفتحة[٣].

٢٨- **قال تعالىٰ:** ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ [القصص: ٦٦].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الفتح والتخفيف من قوله تعالىٰ – في القصص–: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾؛ لأنها في أمر الآخرة، ففرَّقوا بينها وبين أمر الدنيا، فإن الشُّبهات تزول في الآخرة، والمعنىٰ: ضَلَّت عنهم حُجَّتُهم، وخَفيت مَحَجَّتُهم»[٤].

**التعليق:** أي: أسند الفعل للأنباء مجازاً، وحقيقته أنَّ الحجةَ كما جُعِلَتْ مُبْصِرةً جُعلت عمياء؛ لأنَّ الأَعْمىٰ لا يَهْتدي ولا يَهْدي غيرَه، فالمعنىٰ: فَعَمِيَتْ عليكم الأنباء فلم تَهْدِكم.

وقيل: هذا مِن باب القَلْب، وأصلها فَعَمِيْتُم أنتم عن الأنباء كما تقول: "أدْخَلتُ القُلُنسُوَة في رأسي"، و"أدخلت الخاتم في إصبعي"[٥].

وهذا يوافق قراءة التخفيف في موضع سورة هود المختَلَف فيه وهو: ﴿فَعُمِّيَتْ

(١) إبراز المعاني ٢/ ٥٠٩.

(٢) قرأهما حمزة ويعقوب وخلف بالرفع، والباقون بالنصب، انظر: التيسير: ص٣١٠، والنشر: ٢/ ٢٨٥، والإتحاف: ٢/ ١١٧.

(٣) انظر: الكشف لمكي: ١/ ٥٢١، وشرح الهداية: ٢/ ٣٤١، والموضح: ٢/ ٦٣٠.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٨٩.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٤/ ٣٢٢، والدر المصون: ٦/ ٣١٣، وتفسير أبي السعود: ٧/ ٢٢.

﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ [٢٨] [١]، فمَن قرأه بالفتح والتخفيف: فقد أسند الفعل للبيِّنة، فيكون المعنىٰ: "فَخَفيت عليكم البيِّنة".

ومَن قرأه بالضم والتشديد: فإنه بنىٰ الفعل علىٰ مالم يُسمّ فاعله، والمعنىٰ "فعمَّاها الله عليكم"، فحُذِفَ فاعلُه للعلمِ به، وهو الله تعالىٰ[٢].

٢٩- **قال تعالىٰ:** ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٣٩ - ٤١]، ﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٤٢].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ كَسْرِ السين في قوله تعالىٰ: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ ﴾، و﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ للموضعين، و﴿فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ ﴾؛ لأن المراد بها الـمَحْبِس، وهو المكان الذي يُسْجَن فيه، ولا يَصِحّ أن يُراد به المصدر بخلاف الأوَّل، فإنَّ إِرَادة المصدر فيه ظاهرة، ولهذا قالوا: أراد يعقوب بفَتْحِه أن يُفَرِّق بين الاسم والمصدر»[٣].

**التعليق:** "السِّجْن" بكَسْر السِّين اسمٌ للمكان أو الموضِع الذي يُسْجن فيه، وهو الـمَحْبِس، و"السَّجْنُ"، بِالْفَتْحِ مصْدَر سَجَنَه يَسْجُنُه سَجْنًا، أَي: حَبَسَهُ[٤].

والموضع الأوَّل الذي وقع فيه الخلاف هو قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣] قرأه يعقوب وحده[٥] بفتح السين علىٰ معنىٰ المصدر، أي: : الحَبْسُ أحبُّ إليّ، والباقون بكسر السين، وهو الموضع، أي: دخول السِّجن أحبُّ إليّ[٦].

(١) قرأه حفص وحمزة والكسائي وخلف بضم العين وتشديد الميم، وقرأه الباقون بفتح العين وتخفيف الميم، انظر: النشر: ٢/ ٢٨٨.

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ١٨٦، وشرح الهداية: ٢/ ٣٤٥، واللآلئ الفريدة: ٢/ ٩٧٦،

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٩٨.

(٤) المفردات للأصفهاني: مادة: "سجن" ص: ٣٩٨، والبحر المحيط: ٦/ ٢٧٣، والدر المصون: ٦/ ٤٩٤.

(٥) انظر: النشر: ٢/ ٢٩٥، والبدور الزاهرة: ص١٦٣.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري: ١٦/ ٨٧، ومعاني القرآن للزجاج: ٣/ ١٠٨، ومعالم التنزيل للبغوي: =

قال ابن منظور: "والسِّجْنُ: المَحْبِس، وفي بعض القراءة: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ فمَن كسَرَ السِّين فهو المَحْبِس، وهو اسم، ومَن فتح السِّين فهو مَصْدر سَجَنه سَجْناً"[1].

فما أُجْمع علىٰ قراءته بكسر السين فإنما المراد به المكان الذي يُسجن فيه المسْجُون.

**٣٠- قال تعالىٰ:** ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ [إبراهيم: ٤٣].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ أنه بغير ياء؛ لأنه جمع "فُؤاد"، وهو القَلْب، أي: قلوبهم فارغة مِن العُقُول، وكذلك سائر ما ورد في القرآن، ففرَّق بينهما، وكذلك قال هشام: هو مِن الوُفُود»[2].

**التعليق:** "الأفْئِدة": جمع فُؤَاد وهو القَلْب، ويُطلق علىٰ العَقْل، يقال له: فُؤَاد إذا اعتُبِر فيه معنىٰ التَّفَؤُّد، أي: التّوقّد، يقال: فَأَدْتُ اللّحمَ: شَوَيْتُهُ، ولحمٌ فَئِيدٌ: مشويٌّ[3].

و﴿وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَآءٌ ﴾ أي: خاليةٌ مِن العقل والفَهْم، كأنها الهواء الخالي مِن كُلِّ شاغلٍ؛ لكثرة الفَزع والوَجَل والخوف[4].

أما الموضع الذي وقع فيه الخلاف فهو قوله: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، قرأه هشام بخلْف عنه من طريق الحُلواني عنه بياء ساكنة بعد الهمزة[5].

ووجه ذلك: المبالغة والإشباع علىٰ حدِّ لغة المشبِعِين من العرب الذين

=

٢/ ٤٩٠.

(١) لسان العرب: مادة: "سَجَن" ١٣/ ٢٠٣، وانظر: مقاييس اللغة: مادة: "سَجن" ٣/ ١٠٥.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "قلب" ٢/ ٥١٨، والمفردات في غريب القرآن: ص: ٦٤٦.

(٤) انظر: تفسير القرآن لابن كثير: ٤/ ٥١٥، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود: ٥/ ٥٦.

(٥) انظر: التيسير: ص٣٣١، والنشر: ٢/ ٣٠٠، والإتحاف: ٢/ ١٧٠.

يقولون: "الدَّرَاهِيم"، و"المنَابِير"، وهي لغة مستعملة معروفة، ومنها قولهم[1]:

............ يُحِبَّك عَظْمٌ في الترابِ تَرِيْبُ

أي: تَرِب.

والغرض من الإشباع في هذه القراءة المبالغة في إخراج الهمزة وبيان نبرتها، وقيل: للفرق بين الهمزة والدَّال؛ لأنهما حرفان شديدان[2].

ونقل أبو عمرو الداني عن الحلواني عن هشام قوله: "هو مِن الوُفُود"، وخَطَّأ أبو عمرو ذلك بقوله: "وذلك خطأ؛ لأنه لا يقال في جمع: "وافِد أفئدة"، وإنما يقال: وَفَد وفْدَان وفُود، وأَفئِدة جمع: فؤاد، والمعنىٰ: فاجعل قلوبًا مِن الناس تُسْرع إليهم"[3].

قال السمين الحلبي: "وقد طعن جماعةٌ علىٰ هذه القراءةِ وقالوا: الإشباعُ من ضرائرِ الشعر، فكيف يُجْعَلُ في أفصحِ كلامٍ؟ وزعم بعضُهم أنَّ هشامًا إنَّما قرأ بتسهيلِ الهمزةِ بين بين، فظنَّها الراوي زيادةَ ياءٍ بعد الهمزة .. قال: وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ الرواةَ أجلُّ من هذا"[4].

ووجه القراءة بغير ياءٍ الإتيان بالكلمة علىٰ أصلها من غير زيادة، فـ"أَفْئدة" علىٰ وزن: "أَفْعِلة"، جمع: "فُؤاد" كغُراب وأَغْرِبة[5].

٣١- **قال تعالىٰ:** ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [الفرقان: ٤٩].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ ضَمِّ حرف الفرقان، وهو ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَـٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾؛ علىٰ أنَّه مِن الرُّباعي، مناسبةً لما عُطِف عليه، وهو قوله:

---

(١) البيت: بلا نسبة في: رصف المباني للمالقي: ص ٤٤٦، وهو من شواهد الدر المصون: ٧/ ١١٢، وتمامه:
تحبُّك نفسي ما حييت فإنْ ** يُحِبَّك عَظْمٌ في الترابِ تَرِيْب
والشاهد فيه: "تَرِيب"، وهو من الصِّفة المشبَّهة: "تَرِب" مثل: "فَرِح" فأشبعت كسرة الرَّاء فصارت ياءً.

(٢) انظر: فتح الوصيد: ٣/ ١٠٤٢، واللآلئ الفريدة: ٢/ ١٠٢٣، والدر المصون: ٧/ ١١٢.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٥٩.

(٤) الدر المصون: ٧/ ١١٣.

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/ ١٠٢٣، والدر المصون: ٧/ ١١٢.

﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾ »[١].

**التعليق**: قوله: "من الرباعي"، أي: "أَسْقىٰ"، يُسْقي، ونُسْقي، بمعنىٰ: هيَّأناه لشُرْب الأنعَام والأَناسِي، فكلُّ مَن احتاج للشُّربِ شَرِب منه.

وإذا بُني الفعل من: "أسقىٰ" فلا يكون إلا بمعنىٰ واحد، أي: جَعل له شراباً يشربه.

وأما إذا بُني الفعل من: "سَقَىٰ" يَسْقي" فيكون المعنىٰ: "ناوله الإناء ليشْرَب منه"[٢].

وكان الكسائي يقول: "العرب تقول: أسقيناهم نَهْراً، وأسقيناهم لبناً: إذا جعلته شِرْبا دائماً، فإذا أرادوا أنهم أعطوه شربة قالوا: سقيناهم، فنحن نَسْقِيهم، بغير ألف"[٣].

وعلىٰ هذا جاء الخلاف في قوله تعالىٰ: ﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾ [النحل: ٦٦]، قرأه نافع وابن عامر وشعبة ويعقوب بفتح النون، والباقون بضمها[٤].

فوجه فتح النون: أنه من "سقىٰ يَسْقي"، أي: ناوله الإناء لِيَشرب.

ووجه ضم النون: أنه من: "أَسْقىٰ يُسْقي" أي: جعل له سُقيا[٥].

وقيل هما لغتان بمعنىٰ واحد، يُقال: سقاه وأسقاه إذا جعل له سُقْيا، وقد جمعها قول لبيد[٦]:

سَقَىٰ قومي بني مَجْدٍ وأَسْقَىٰ ... نُمَيْراً والقبائلَ من هلالِ

قال أبو شامة: "وقيل: الأصل في "أَسْقىٰ": جعل له سُقيا، وفي "سَقَىٰ": رواه

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٠٤.

(٢) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٣٩، والبحر المحيط: ١/ ٤١٥، والموضح: ٢/ ٧٣٩.

(٣) نقله أبو جعفر الطبري في جامع البيان: ١٧/ ٢٣٧.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ٣٠٤، وغيث النفع: ٢/ ٧٨٩.

(٥) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ١٢٣، وشرح الهداية: ٢/ ٣٨١، والحجة لابن زنجلة: ص ٣٩١.

(٦) في ديوانه: ص ١١٠، ومجاز القرآن لأبي عبيد: ١/ ٣٥٠، والصِّحاح: مادة: "سَقَىٰ" ٦/ ٢٣٧٩، والخصائص: ١/ ٣٧٠. والشاهد فيه: "سَقَىٰ، وأَسْقَىٰ" جُمِع بينهما في اللّغتين.

من العَطَش، ثم استُعملا في المعنىٰ الواحد لتقارب المعنيين، وأجمعوا علىٰ الضم في الفرقان في قوله تعالىٰ: ﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾"[1].

٣٢- **قال تعالىٰ**: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم ﴾[النحل: ٩٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ النون ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم ﴾؛ لأجل: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾ قبله»[2].

**التعليق**: وكذلك القراءة بالنون حملاً علىٰ ما قبله من قوله: ﴿ مَنْ عَمِلَ ﴾، و﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾، وجمَع الضمير في قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾ مراعاةً لمعنىٰ: ﴿ مَنْ ﴾، وراعَىٰ لفظَهَا فَأَفْرَدَ في: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾[3].

ووقع الخلاف بين القراء في الموضع الذي قبله، وهو قوله: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ ﴾[النحل: ٩٦]، علىٰ القراءة بالياء والنون[4]، فالحجة لمن قرأه بالنون: أنه أراد: أن يأتي بأوَّل الكلام محمولاً علىٰ آخره، فوافق بين قوله تعالىٰ: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ﴾، وقوله: ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ ﴾، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾[5].

والحجة لمن قرأه بالياء: أنه ردّه علىٰ الغيبة في قوله: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ ﴾.

٣٣- **قال تعالىٰ**: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفْجِيرًا ﴾[الإسراء: ٩١].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ تشديد: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴾؛ من أجل المصدر

---

(١) إبراز المعاني: ٢/ ٥٩٩.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٠٥.

(٣) انظر: جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١٢٧٩، والدر المصون: ٧/ ٢٨٥.

(٤) قرأه ابن كثير وابن ذكوان بخلفه وعاصم وأبو جعفر بالنون، وقرأ الباقون بالياء، انظر: النشر: ٢/ ٣٠٥، والإتحاف: ٢/ ١٨٩.

(٥) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢١٣، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٥/ ٧٨، وزاد المسير: ٢/ ٥٨٢.

بعده»[١].

**التعليق**: قوله: "المصدر بعده" أي: قوله تعالىٰ: ﴿تَفْجِيرًا﴾، إذ هو مصدرٌ للفعل المشدَّد: "فَجَّر"، ثم هو واقع علىٰ: ﴿ٱلْأَنْهَـٰرَ﴾ وهي كثيرة، فناسبها التشديد[٢].

وقد وقع الخلاف في الموضع الأول وهو قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] قرأ الكوفيون ويعقوب: ﴿تَفْجُرَ﴾ بالتخفيف، والباقون: ﴿فَتُفَجِّرَ﴾ بالتشديد[٣].

ووجه التَّخفيف فيه أَنَّهُ واقع علىٰ: "اليَنْبُوع" وهو واحد، فلا يناسبه التَّكثير والتشديد.

قال ابن زنجلة: "ويدل علىٰ هذا أنهم قرءوا: ﴿فَتُفَجِّرَ ٱلْأَنْهَـٰرَ﴾ بالتشديد؛ لأنها جماعة يكثر معها الفعل"[٤].

والوجه في تثقيله أنَّ "اليَنْبوع" وإن كان واحداً فمن شأنه أن يَنفَجِر مرَّة بعد مرَّة، ففي التثقيل إيذان بتكرار التَّفجِير، فناسبه التَّكثير[٥].

قال أبو عبد الله الفاسي: "وفيه موافقة للثَّاني المجمع علىٰ تثقيله"[٦].

٣٤- **قال تعالىٰ**: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطًا﴾ [الطور: ٤٤].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ إِسْكان السين في سورة الطور من قوله: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ كِسْفًا﴾؛ لوصفه بالواحد المذكَّر في قوله: ﴿سَاقِطًا﴾»[٧].

(١)النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٠٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/ ١١٢، والدر المصون: ٧/ ٤٠٨.
(٣) انظر: التيسير: ص٣٤٥، والبدور الزاهرة: ص١٨٨.
(٤) حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٤١٠.
(٥) انظر: فتح الوصيد: ٣/ ١٠٦٢، واللآلئ الفريدة: ٢/ ١٠٤٩.
(٦) اللآلئ الفريدة: ٢/ ١٠٤٩.
(٧) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٢.

**التعليق**: "كَسَفَ الشيءَ يَكْسِفُه كَسْفاً: قَطَعَهُ، تقول: "كَسَفْتُ الثّوب أَكْسِفُهُ كِسْفاً: إذا قَطَعْتُه قِطَعاً، و"كِسَف" جمع: كِسْفَة، نحو: "قِطْعة وقِطَع"، و"كِسْف" جمع: "كِسْفَة" أيضاً نحو: تَمْرة وتَمْر، وسدْرة وسِدْر"[1].

وقيل: "كِسَفاً" بالفتح، جمع الكِسْفة الواحدة من الثلاث إلىٰ العشر، وكِسْفاً: اسم للشيء المكسوف، أي: المقطوع، كالطَّحن بمعنىٰ المطحون، وقيل: يكون: "الكِسْف" واحداً، ويُجْمع علىٰ: "كِسَفاً""[2].

واختلف القراء في: ﴿كِسَفًا﴾ بين فتح السين وإسكانها في مواضع مختلفة[3].

قال الزجَّاج: "قُرِئَ: كِسْفاً وكِسَفاً، فمَن قرأ كِسَفاً جعلها جمع "كِسْفة"، وهي: "القِطْعة"، ومَن قرأ كِسْفاً فكأنه قال: أو تُسْقطها طبَقاً علينا"[4].

وأما موضع سورة الطور المتفق عليه فقد ظهر أنه واحد؛ لقوله: ﴿سَاقِطًا﴾، فاتفق القراء علىٰ قراءته بالإسكان، وهذا يؤيِّد توجيه مَن قال إن "كِسْفاً" بالإسكان تدل علىٰ الواحد[5].

٣٥- **قال تعالىٰ**: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الموضعين المتقدمين مِن هذه السورة،

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "كسف" ٤/ ١٤٢١،واللسان: مادة "كسف" ٩/ ٢٩٩، والمفردات للأصفهاني: ص: ٧١١.

(٢) انظر: جامع البيان للطبري: ١٧/ ٥٥٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢٥٩، والموضح: ٢/ ٧٦٨.

(٣)اختلفوا في لفظ ﴿كِسَفًا﴾ في الإسراء [٩٢]، والشعراء [١٨٧]، والروم [٤٨]، وسبأ [٩]، فقرأ حفص بفتح السين في الجميع، وافقه نافع وابن عامر وشعبة وأبو جعفر بفتح السين في موضع الإسراء، أما موضع الروم فقد أسكن السين فيه ابن عامر بخلف عن هشام وأبو جعفر، وقرأ الباقون بفتح السين فيها، انظر: التيسير: ص٣٤٥، والنشر:٢/ ٣٠٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢٥٩.

(٥) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٥/ ١٢١، والموضح: ٢/ ٧٦٨.

وهما: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾، ﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ أنهما بفتح الرَّاء والشين.

وقد سُئِل الإمام أبو عمرو بن العلاء عن ذلك فقال: "الرُّشْد" بالضَّم هو الصَّلاح، وبالفتح هو العِلْم، وموسىٰ عليه السلام إنما طلب مِن الخَضِر عليه السلام العِلْم"[1].

وهذا في غاية الحُسْن، ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] كيف أُجْمِع علىٰ ضمِّه؟ وقوله: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾، و﴿لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ كيف أُجْمِع علىٰ فتحه؟.

ولكن جمهور أهل اللغة علىٰ أنَّ الفتح والضَّم في: "الرَّشَد" و"الرُّشْد" لغتان، كـ"البَخَل" و"البُخْل"، و"السَّقَم" و"السُّقْم" و"الحَزَن" و"الحُزْن"[2].

فيُحْتَمل عندي أن يكون الاتفاق علىٰ فتح الحرفين الأوَّلين لمناسبة رءوس الآي، وموازنتهما لما قبلُ وما بعدُ، نحو: ﴿عَجَبًا﴾ [الكهف: ٩]، و﴿عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١]، و﴿أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢]، بخلاف الثالث[3] فإنه وقع قبله ﴿عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وبعده ﴿صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، فمَن سكَّن فللمناسبة أيضاً، ومَن فتح فإلحاقاً بالنظير، والله تعالىٰ أعلم»[4].

**التعليق**: الرُّشْدُ: الهداية، خلاف الغيّ، قال تعالىٰ: ﴿قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والرَّشَد: إصابة الحق والنَّفع، قال تعالىٰ: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾[5].

---

(١) نقل قوله: أبو جعفر الطبري في جامع البيان: ١٣/ ١١٦، وأبو عبد الله الفاسي في اللآلئ الفريدة: ٢/ ٩١٧.

(٢) نقله عن الكسائي أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن، وقال: "وسيبويه يذهبُ إلىٰ أنَّ الرُّشْد والرَّشَد واحد، مثل السُّخْط والسَّخَط، وكذا قال الكسائي، قال: والصحيح عن أبي عمرو غير ما قال أبو عبيد، قال إسماعيل بن إسحاق حدثنا نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو بن العلاء قال: إذا كان الرُّشْد وسَط الآية فهو مُسَكَّن، وإذا كان رأس الآية فهو محرَّك". إعراب القرآن: ٢/ ٤٣.

(٣) يقصد قوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣١٢.

(٥) انظر: المفردات للأصفهاني: ص ٣٥٤، واللسان، مادة: "رشد" ٣/ ١٧٥.

وقيل هما لغتان في الصَّلاح والدِّين، ويدل علىٰ ذلك الإجماع علىٰ الفتح في قوله تعالىٰ: ﴿تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا﴾ [الجن: ١٤]، والإجماع علىٰ الضَّم في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾[١].

قال أبو علي: "وقد جاء: ﴿فَمَنۡ أَسۡلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ رَشَدٗا﴾ فهذا في الدين، وكذلك .. ﴿وَهَيِّئۡ لَنَا مِنۡ أَمۡرِنَا رَشَدٗا﴾ فهذا كلُّه في الدين .. وقوله: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا﴾ فمِن إصلاح المال، والحِفظ له"[٢].

والموضعان المختَلَف فيهما: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا﴾ [الأعراف: ١٤٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [الكهف: ٦٦].

فمَن قرأهما بضمِّ الراء وإسكان الشين، أرد الصَّلاح والنفع والخير، وَمَن قرأ بفتح الراء وفتح الشين أرد الاستقامة والصواب في الدين[٣].

وقيل في موضع الكهف خاصة: قرئ بالضَّم والسُّكون؛ للتَّوفيق ما بينه وبين ما قبله وما بعده مِن أواخر الآي، وذلك أن الآي قبلها وبعدها أتت بسكون الحرف الأوسط مِن الكلمة وهو قوله: ﴿عِلۡمٗا﴾، ﴿صَبۡرٗا﴾ .. فكان الوجه فيما توسَّط أن يجري بلفظ ما تقدَّم وما تأخَّر إذ كان في سياقه، فكان أولىٰ مِن مخالفة ما بينها لتأتلف رؤوس الآيات علىٰ نظام واحد[٤].

٣٦- **قال تعالىٰ:** ﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ مِهَٰدٗا﴾ [النبأ: ٦].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الحرف الذي في النبأ أنه كذلك اتباعًا

---

(١) انظر: الكشف لمكي: ١/ ٤٧٦، والموضح: ٢/ ٧٨٩.

(٢) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٧٩.

(٣) قرأ موضع الأعراف حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء والشين، وقرأ الباقون بضم الراء وإسكان الشين، انظر: التيسير: ص٢٩٣، والنشر: ٢/ ٢٧٢، وقرأ موضع الكهف أبو عمرو ويعقوب بفتح الراء والشين، والباقون بضم الراء وإسكان الشين، انظر: النشر: ٢/ ٣١١.

(٤) قاله ابن زنجلة في حجة القراءات: ص ٤٢٢، وابن عاشور في التحرير والتنوير: ١٥/ ٢٦٧.

لرؤوس الآي بعده»[١].

**التعليق**: الموضع المختلف فيه هو قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، و[الزخرف: ١٠]، قرئ بفتح الميم وسكون الهاء، وقرئ بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها[٢].

وحجة مَن قرأ بغير ألف أنه جعله مصدراً عمِل فيه عاملٌ من غير لفظه، تقديره: "الذي جعل لكم الأرض ممهودة مهْداً".

وحجة مَن قرأ بألف: أنه جعله اسمًا لما يُمْهَد، كالفِراش اسم لما يُفْرش، والبِسَاط اسم لما يُبْسط[٣].

وأما موضع النبأ فعلَّة الإجماع علىٰ قراءته بالألف تناسب الفواصل: ﴿أَوْتَادًا﴾، ﴿أَزْوَٰجًا﴾، قال أبو شامة: " ولا خلاف في التي في: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ .. لتشاكل الفَوَاصل"[٤].

٣٧- **قال تعالىٰ**: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ﴾ [طه: ٨٦].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ كَسْر الحاء مِن قوله: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾؛ لأن المراد به الوجوب لا النُّزول»[٥].

**التعليق**: "حَلَّ يَحِلُّ: بالكسر، أي وَجَب، ويَحُلّ بالضم، أي نزل، والـمَحَلُّ المكان الذي تَحُلُّه"[٦].

وقوله: ﴿أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾، أي: أَرَدْتُم أن تفعلوا فِعلاً يُوجِب عليكم

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢١.

(٢) قرأه خلف وحمزة والكسائي وخلف بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف في موضعي طه والزخرف، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها، انظر: التيسير: ص٣٦٢، والنشر: ٢/ ٣٢٠، وغيث النفع: ٢/ ٨٤٨.

(٣) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٩٨، وشرح الهداية: ٢/ ٤١٧.

(٤) إبراز المعاني: ٢/ ٢٨١، وانظر: حسن المدد في معرفة العدد للجعبري: ص ٤٩٨.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٨.

(٦) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "حلل" ٤/ ١٦٧٢، واللسان، مادة: "حلل" ١١/ ١٧٠.

الغضَبُ من ربكم، فتستحقوه بعبادتكم العِجْل، وكفركم بالله[1].

والموضع الذي وقع فيه الاختلاف قوله: ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، قرأ الكسائي بضمِّ الحاء في الكلمة الأولىٰ: ﴿فَيَحِلَّ﴾، وبضمِّ اللام في الكلمة الثانية ﴿يَحۡلِلۡ﴾[2].

فمَن قرأ بالكسر فهو من: حَلَّ عليه كذا، أي: وَجَبَ، ومنه: "حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ، أي: وَجَبَ قضاؤُه، ومنه قولُه: ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ومنه أيضًا: ﴿وَيَحِلُّ عَلَيۡهِ عَذَابٞ مُّقِيمٌ﴾ [الزمر: ٤٠]، ومَن قرأ بالضَّم فهو من: حَلَّ يَحُلُّ أي: نَزَل، ومنه: ﴿أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ﴾ [الرعد: ٣١][3].

قال أبو عبد الله الفاسي: "والقراءتان متقاربتان؛ لأنه إذا نَزَل فقد وَجَب، وإذا وَجَب نزل، ويعضد الكسر إجماعهم عليه في قوله: ﴿أَمۡ أَرَدتُّمۡ أَن يَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ﴾"[4].

٣٨- **قال تعالىٰ:** ﴿وَهُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الإفراد في الأنعام، والمعارج؛ لأنه لم يَكْتَنِفْها فيهما ما اكتنفها في: "المؤمنون" قبلُ وبعدُ مِن تعظِيم الوَصْف في المتقدِّم، وتعظيم الجزاء في المتأخِّر؛ فناسب لفظ الجمع، ولذلك[5] قرأ به أكثر القراء، ولم يكن ذلك في غيرها فنَاسَب الإفراد - والله أعلم -»[6].

**التعليق:** موضع سورة "المؤمنون" المختَلَف فيه بين القراء هو قوله تعالىٰ:

---

(١) جامع البيان للطبري: ١٨/ ٣٥٠، ومعالم التنزيل للبغوي: ٣/ ٢٧١.

(٢) قرأ الباقون بكسر الحاء في: ﴿فَيَحِلَّ﴾، وكسر اللام في ﴿يَحۡلِلۡ﴾، انظر: النشر: ٢/ ٣٢١، والإتحاف: ٢/ ٢٥٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٥٢، والدر المصون: ٨/ ٨٦.

(٤) اللآلئ الفريدة: ٢/ ١٠٩٥.

(٥) في كتاب النشر المطبوع: "كذلك"، والمثبت هو الصحيح، واستناداً لما أثبته محقق كتاب النشر، د. محمد محفوظ: ص ٣٩٨.

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٩.

﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩] قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير واو علىٰ التوحيد، والباقون بالواو علىٰ الجمع[١].

ووجه التوحيد: أنه مصدر، والمصدر يدلّ علىٰ القليل والكثير مِن جنسه بلفظ واحد، مع خِفَّة التوحيد وصحَّة دلالته علىٰ الجميع.

ووجه الجمع: أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جُمِع، فأراد الصلوات الخمس، والوتر، والسنن الرواتب، وصلاة الجمعة، والعيدين، والاستسقاء، والكسوف، والخسوف، وصلاة الضحىٰ، والتهجد[٢].

يقول الزمخشري: "وُصِفُوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وآخِراً بالمحافظةِ عليها.. وقد وُحِّدَت أولاً ليُفَادَ الخُشوعُ في جنسِ الصلاة، أيَّ: صلاةٍ كانت، وجُمعت آخراً لتُفادَ المحافظةُ علىٰ أعدادها، وهي الصلوات الخمس والوتر والسُّنن الراتبة .. وغيرها"[٣].

وقد جُعِل الإجماع علىٰ قراءة موضعي الأنعام والمعارج بالتوحيد حجةً لـمَن قرأ موضع "المؤمنون" بالتوحيد كذلك[٤].

**٣٩- قال تعالىٰ:** ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤ – ٨٥].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الحرف الأول أنه: ﴿لِلَّهِ﴾؛ لأن قبله: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ ﴾، فجاء الجوابُ علىٰ لفظِ السُّؤال»[٥].

**التعليق:** أي: جاء السؤال بلام الجر: ﴿لِّمَنِ﴾، فكان الجواب كذلك علىٰ لفظه

(١) انظر: التيسير: ص٣٧٦، والنشر: ٢/ ٣٢٨، والبدور الزاهرة: ص٢١٧.

(٢) انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٣٢١، وحجة القراءات لابن خالويه: ص ١٥٦، والكشف لمكي: ١/ ٥٠٦.

(٣) الكشاف للزمخشري: ٣/ ١٨١.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ص ٤٨٣.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٩.

بلام الجرّ: ﴿لِلَّهِ﴾، كما تقول: لِمَن هذه الدار؟ فيقال: لزيد، وهذا بخلاف الموضعين الأخيرين: وهما: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾[المؤمنون: ٨٧]، و﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾[المؤمنون: ٨٩] فقد جاء السؤال فيهما بغير لام الجر[١].

قال أبو علي الفارسي: "أما الآية الأولىٰ فجوابها علىٰ القياس، كما يقال: لمن الدار؟ فنقول: لزيد، كأنك تقول: لزيدٍ الدار، فاستغنيت عن ذكرها لتقدُّمِها"[٢].

كذلك أجمعت المصاحف علىٰ الأول برسمه بغير ألف، أي: باللام، بخلاف الموضعين الأخيرين فإنهما في مصحف أهل البصرة بالألف، وبدونها في مصاحف الحجاز والشام والكوفة[٣].

وأما الموضعان الأخيران: فقرأهما أبو عمرو ويعقوب بهمزة الوصل وفتح اللام وتفخيمه ورفع الهاء: ﴿ٱللَّهُ﴾، والباقون في الموضعين الأخيرين كالأول، بحذف همزة الوصل، وبلام جرٍّ، وهاء مجرورة[٤].

ووجه قراءتهما بهمزة الوصل: أنه أتىٰ بالجواب علىٰ اللفظ، كما يقال: مَن صاحب الدار؟ فتقول: زيد، فالمسؤول به مرفوعٌ المحلّ وهو: ﴿مَن﴾ فجاء جوابُه مرفوعًا مطابقًا له لفظًا.

ومَن قرأهما بلام الجر: فقد أتىٰ بالجواب علىٰ المعنىٰ، كقولك: مَنْ ربُّ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ، أو لزيدٍ، وكذلك لا فرق في المعنىٰ بين أن يقال: "مَن ربُّ السموات"؟، وبين: "لِمن السموات"، وبين: "مَن بيده ملكُوت"، وبين: "لِمن بيده ملكُوت"[٥].

(١) انظر: شرح الهداية: ٢/ ٤٣٦، والدر المصون: ٨/ ٣٦٣.
(٢) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٥/ ٣٠١.
(٣) انظر: المصاحف لابن أبي داود: ١/ ٢٧٢، والمقنع: ص ٥٨٢، ومختصر التبيين: ٤/ ٥٩٨.
(٤)انظر: التيسير: ص٣٧٨، والنشر: ٢/ ٢٣٩، والإتحاف: ٢/ ٢٨٧.
(٥) معاني الفراء: ٢/ ٢٤٠، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٥/ ٣٠١، وحجة القراءات لابن زنجلة: ص٤٩٠.

٤٠- **قال تعالىٰ:** ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ [الزخرف: ٣٢].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ ضَمِّ السِّين في حرف الزُّخرف؛ لأنه مِن: "السُّخْرَة"، لا مِن الهُزْء»[(١)].

**التعليق:** التَّسخِير: هو الانقياد، والسُّخْرِيُّ: هو الذي يُقْهر فَيَتَسَخَّر ويُستَعْبد، وأما: سَخِرتُ منه، فهي للهُزْءِ والضَّحك، فقوله: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ أي: ليُسَخِّر بعضُهم بعضًا في أعمالهم وأشغالِهم حتَّىٰ يتعايشُوا[(٢)].

قال المهدوي: "وأجمعوا علىٰ الضَّم في الزخرف؛ لأنه بمعنىٰ التَّسخير، يدل علىٰ ذلك قوله: ﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾"[(٣)].

وأما قوله تعالىٰ: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [المؤمنون: ١١٠]، و﴿أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، فقد قرئ بضمِّ السين وبكسرها[(٤)]، فمَن قرأ بالضَّم جعله من التَّسْخير، وهو الخدمة، ومَن قرأ بالكسر: جعله من السُّخرية وهو الاستهزاء، ودليله قوله تعالىٰ بعده: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾[(٥)].

٤١- **قال تعالىٰ:** ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ [النور: ٥٨].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ النَّصْب في قوله: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ المتقدِّم لوقوعه ظرفًا»[(٦)].

**التعليق:** ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ في نصبه: وجهان، **أحدهما:** أنه منصوبٌ علىٰ أنه ظرف

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٢٩.

(٢) انظر: المفردات للأصفهاني: ص ٤٠٢، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي: ٢/ ٢٦٣.

(٣) شرح الهداية: ٢/ ٤٣٧.

(٤) قرأه نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بضم السين، وقرأ الباقون بكسرها، انظر: النشر: ٢/ ٣٢٩، وغيث النفع: ٢/ ٩٠٣.

(٥) انظر: مجاز القرآن لأبي عبيد: ٢/ ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤/ ٢١، وفتح الوصيد: ٤/ ١١٣٤.

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٣٤.

زمان، أي: ثلاثةَ أوقاتٍ، ويقوّي ذلك أنه فسَّره بأزمنة: بقوله: ﴿مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ﴾، **والثاني**: أنه منصوبٌ على المصدرية، أي: ثلاثةَ استئذاناتٍ[1].

قال الجعبري: "والأصح الظرفية، أي: في أوقاتٍ ثلاثَ مرات"[2].

واختلف القراء في قوله تعالىٰ: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٍ﴾ [النور: ٥٨]، بين القراءة بالرفع والنصب[3]، فمَن قرأ بالنصب فله وجهان: **أحدهما**: جعله بدلاً مِن قوله: ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ﴾، بتقدير: "أوقاتٍ ثلاثِ عَوْراتٍ، فَحُذِف المضاف وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه.

ويحتمل أَنَّه جَعَل نفسَ ثلاثِ المراتِ نفسَ ثلاثِ العوراتِ مبالغةً، والتقدير: "ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم، والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرّات، ثلاثَ عورات لكم"[4].

وعلىٰ وجه البدل لا يجوزُ الوقفُ علىٰ ما قبل: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٍ﴾؛ لأنه بدلٌ منه وتابعٌ له[5].

قال الشاطبي[6]: .................. وَلا وَقفَ قَبْلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أُبْدِلاَ

**والثاني**: أن يكون منصوباً علىٰ إضمارِ فِعْلٍ، تقديره: "أعني، أو اتَّقوا ثلاثَ".

ومَن قرأ بالرفع: فـ﴿ثَلَٰثُ﴾: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: "هنَّ ثلاثُ عوراتٍ، أو هذه ثلاث عوراتٍ لكم"[7].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٦٧، والدر المصون: ٨/ ٤٣٩.

(٢) كنز المعاني شرح حرز الأماني للجعبري: ٤/ ٢٠٣٩.

(٣) قرأه شعبة وحمزة والكسائي وخلف بالنصب، وقرأه الباقون بالرفع، انظر: التيسير: ص٣٨٥، والنشر: ٢/ ٣٣٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٤٧، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه: ٢/ ١١٤، والدر المصون: ٨/ ٤٣٩.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: ص ٤١٩، والمكتفىٰ في الوقف والابتداء للداني: ص ١٥٤.

(٦) متن الشاطبية، حرز الأماني: البيت رقم: (٩١٩).

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٥/ ٣٣٣، وحجة القراءات لابن زنجلة: ص ٥٠٥، والموضح: ٢/ ٩٢٣.

٤٢ – **قال تعالىٰ**: ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٨]، و﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ ﴾ [ق: ١٤].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ حرفي الحجر، وقاف، أنهما بهذه الترجمة؛ لإجماع المصاحف علىٰ ذلك»[١].

**التعليق**: ورد لفظ: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾ في أربعة مواضع في القرآن، وأجمع القراء علىٰ قراءة موضعي الحجر وقاف بهمزة وصل ولام ساكنة، وبعدها همزة مفتوحة، وتاء مكسورة، لإجماع المصاحف علىٰ رسمها كذلك[٢].

وأما موضعا الشعراء وص – وهما: ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦]، ﴿وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ﴾ [ص: ١٣] – فقرأهما نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر بلام مفتوحة بلا ألف وصلٍ قبلها ولا همزة بعدها، وتاء مفتوحة، موافقة لرسمها في المصاحف بغير ألف[٣].

وقيل: مَن قرأ: ﴿ٱلْأَيْكَةِ﴾: في مواضعها: فعلىٰ الأصل؛ لأنها: "أيْكة" عُرِّفت بالألف واللام، وجُرَّت بالإضافة، وهي: البقعة، التي ينبت فيها الشجر الـمُلتف، فقد جاء التفسير: أن أصحاب الأيكة كانوا أصحاب شجرٍ مُلتف، يُقال له: الدَّوم[٤].

ومَن قرأ: ﴿لْـَٔيْكَةِ﴾: فهو اسم للبلد، علىٰ وزن: فَعْلَة"، ولم ينصرف للعلمية والتأنيث.

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٤٤.

(٢) انظر: السبعة: ٣٦٨، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: ص ١٠٦، والمقنع: ص ٢٥٥، ومختصر التبيين: ٤/ ٩٣٧.

(٣) انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٣٤٩، وشرح الهداية: ٢/ ٤٤٩، ومختصر التبيين: ٤/ ٩٣٧.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري: ١٩/ ٣٩٠، ومعالم التنزيل للبغوي: ١/ ٣٢٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦/ ٧٢.

٤٣ – قـال تعـالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً ﴾ [النحل: ٤١].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ الذي في سورة النحل أنه كذا، إذ المعنىٰ: لنُسْكِنَنَّهم مَسْكَناً صالحاً، وهو المدينة»(١).

**التعليق:** الموضع المختلف فيه بين القراء هو قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفًا ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، قرئ: ﴿ لَنُثْوِيَنَّهُم ﴾(٢)، مِن ثَوَيْتُ بالمكان إذا أقمْتُ فيه، وهو لا يتعدىٰ إلىٰ مفعولٍ إلا بحرف جرّ، والتقدير في الآية: "لَنُثْوينَّهم من الجنة في غرف".

وأما ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾: فهو مِن التَّبوُّء، أي: لنُنْزِلنَّهم، من: "بَوَّأْتُ"، تقول العرب: بوَّأت فلاناً منزِلاً، أي: أنزلته، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ ﴾ [يونس: ٩٣](٣).

واختار أبو عبيد قراءة: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾؛ لإجماعهم علىٰ التي في النحل: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةً ﴾، قال: "لا نعلم الناس يختلفون فيه، فهذا مثله، وإن كان ذاك في الدنيا، وهذا في الآخرة، فالمعنىٰ فيهما واحد"(٤).

ويؤيد الإجماع علىٰ موضع النحل: ترجيح قراءة: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ بأنَّ التَّبوُّءَ يكْثر في جانب الخير، والثَّواء يَكْثُر في جانب النار، كقوله: ﴿وَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡ ﴾ [محمد: ١٢]

وعن الحسن، والشعبي، وقتادة أن معنىٰ: ﴿ حَسَنَةً ﴾: أي: دار حسنة، وهي المدينة(٥).

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٤٤.

(٢) قرأه حمزة والكسائي وخلف بالثاء الساكنة بعد النون وإبدال الهمزة ياء، وقرأ الباقون بالباء والهمزة، انظر: النشر: ٢/ ٣٤٤.

(٣) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ١٨١، وشرح الهداية: ٢/ ٤٦٦، والموضح: ٢/ ٩٩٩.

(٤) نقل قوله أبو شامة في إبراز المعاني: ٢/ ٣٥٠، والجعبري في كنز المعاني: ٤/ ٢٠٨٢.

(٥) جامع البيان للطبري: ١٦/ ٢٠٨، وزاد المسير لابن الجوزي: ٢/ ٥٦٠، وتفسير القرآن لابن كثير: ٤/ ٥٧٢.

٤٤ – **قال تعالىٰ**: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [يس: ٤٩].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ نصب: ﴿ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيۡحَةٗ ﴾ إذ هو مفعول: ﴿يَنظُرُونَ ﴾ »[١].

**التعليق**: الموضع المختلف فيه هو قوله تعالىٰ: ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ ﴾ [يس: في موضعين ٢٩، ٥٣]، قرأه أبو جعفر بالرفع، علىٰ أن: "كان" تامة، و"صَيْحَةٌ" فاعلها، والتقدير: "ما وقعت إلا صيحةٌ واحدةٌ"، والباقون بالنصب[٢]، علىٰ أنَّ: "كان" ناقصة، و"صَيْحَةً" خبرها، والتقدير: "إن كانت الأَخْذَةُ أو الواقعةُ إلا صيحةً واحدةً"[٣].

٤٥ – **قال تعالىٰ**: ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ قوله تعالىٰ في سورة القيامة ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ أنه بهذه الترجمة لثبوت أَلِفِه في كثير مِن المصَاحف، ولحذف الألف من موضعي سورة يس، والأحقاف في جميع المصاحف، فاختلفت القراءتان فيهما لذلك دون القيامة؛ ولأنَّ جواب الاستفهام ورد من قول الله تعالىٰ في الموضعين، واستدعاء الفعل الجواب أمسّ مِن الاسم، كذا قيل، وعندي أنه لما لم يكن بعد حرف القيامة الجواب بـ﴿بَلَىٰ ﴾ حسُن الإتيان بالاسم مع الباء الدال علىٰ تأكيد النفي، بخلاف الحرفين الآخرين، فإنهما مع الجواب لا يحتاج إلىٰ تأكيد النفي، والله أعلم»[٤].

**التعليق**: لفظ: ﴿بِقَٰدِرٍ﴾ وقع في ثلاثة موضع، وهي: ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُم ﴾ [يس: ٨١]، ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [الأحقاف: ٣٣]، ﴿ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٥٣.

(٢) المبسوط في القراءات العشر، لابن مِهْران: ص ٣٧٠، والبدور الزاهرة للقاضي: ٢/ ٧٤٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٥، والبحر المحيط: ٩/ ٦٠، والإتحاف: ٢/ ٣٩٩.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٥٥.

عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴾ [القيامة: ٤٠]، فاختُلِف في موضعي سورة: يس، والأحقاف، فقرأ رويس في يس: ﴿يَقۡدِرُ﴾ بياء مفتوحة وإسكان القاف بلا ألف وضم الراء، ووافقه روح في الأحقاف، علىٰ أنه مضارع: "قَدَرَ، يَقْدِرُ، كضَرَب يَضْرِب"، وقرأ الباقون بالباء وفتح القاف وألف بعدها وخفض الراء منوَّنة، اسم فاعل من: "قَدَرَ يَقْدِر" [١].

واتفاقهم علىٰ موضع سورة القيامة لثبوت ألفه في بعض المصاحف، وحذْفِها في موضعي يس والأحقاف، يقول في مورد الظمآن[٢]: (... وفي بقادر ....... في الأولين الحذف ....)

يقول أبو علي الرجراجي: "قيّدهما بالمرتبتين الأوّلين – يس، والأحقاف – احترازاً من الذي في سورة القيامة، فإنه ثابت عند غير أبي داود"[٣].

٤٦ – **قال تعالىٰ**: ﴿ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ﴾ [الدخان: ٢٦].

**قال الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ فتح الميم مِن الحرف الأوَّل من هذه السورة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ وَزُرُوعٖ وَمَقَامٖ كَرِيمٖ ﴾؛ لأن المراد به المكان، وكذا في غيره، وكذا ﴿مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ [البقرة: ١٢٥]، وما أُجْمِع علىٰ فَتْحِه – والله أعلم –»[٤].

**التعليق**: "مَقَام" بفتح الميم، اسم مكانٍ، من: "قَام يَقُوم"، كأنه اسم للمجْلِس، أو للمشْهد، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ ﴾ [القمر: ٥٥]، أي: "مكان إقامةٍ شَريف"[٥].

وقوله: "مِن الحرف الأوَّل" ليُخرج الحرف الثاني وهو قوله: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي

(١) انظر: البحر المحيط: ٩/ ٨٥، والموضح: ٣/ ١٠٨٠، وشرح الدرة للنويري: ٢/ ٣٢٧، والإتحاف: ٢/ ٤٠٥.

(٢) متن مورد الظمآن، البيت رقم: (٢٣٤).

(٣) تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن للرجراجي: ٢/ ٢٦٠، وانظر: فتح المنان علىٰ المورد: ٢/ ٥٢٢، ودليل الحيران: ص ١٨٨.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٧٢.

(٥) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٢٦٥، والموضح: ٣/ ١١٦٥، والدر المصون: ٧/ ٦٢٨.

﴿ مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ [الدخان: ٥١]، فقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بضم الميم، والباقون بفتحها[١].

ووجه الضمِّ: أنه مصدر من: "أَقام يُقِيم"، علىٰ تقدير حذف مضاف، أي: "في مَوْضِع مُقَام".

ويجوز أيضـاً أن يكون: اسم مكان، علىٰ تقدير: "خيرُ مكان قِيام".

يقـول أبـو شـامة: "الـمُقام بالضَّـم: الإقامـة وموضـعها، وبـالفتح القيـامُ أو موضعه"[٢].

ووجه الفتح: أنه مِن: "قَام يَقُوم" وهو مكان القيام.

٤٧ – **قال تعالىٰ**: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الطور: ٤٩].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ حرف الطُّور: ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾ أنه بالكَسْر؛ إذ المعنىٰ علىٰ: المصدر، أي: وقت أُفُول النُّجُوم وذَهَابِها، لا جَمْعَ: دُبْر»[٣].

**التعليق**: "أَدْبر ودَبَرَ" إذا ولَّـىٰ وذَهَـب، والـدُّبْرُ: الظَّهـر، ومنـه: ﴿ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾ [القمر: ٤٥]، ودابِرُ الشَّيْءِ: آخِرُهُ[٤].

فقولـه: ﴿ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾: أي: وقـت تولِّيهـا وذهـابُ ضَـوئِها، بطلـوع الفجْـر، و"إِدْبار" مصدر: "أَدْبَرَ"، نصبه علىٰ الظرف، والمصادر تُجعل ظروفـاً علىٰ تقـدير إضافة الزمان إليها، كقولهم: "آتِيكَ خُفوقَ النجمِ وخِلافَةَ الحَجَّاج"[٥].

والموضع المختَلَف فيه هو قوله تعالىٰ: ﴿ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾ [ق: ٤٠]، قرأه نافع، وابن كثير، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف بكسر الهمـزة[٦]، علـىٰ أنـه مصـدر: "أَدْبَـر"،

---

(١) انظر: التيسير: ص٤٥٧، والنشر: ٢/ ٣٧١، والإتحاف: ٢/ ٤٦٤.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٢٧٦.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٠.

(٤) انظر: الصحاح للجوهري: مادة: "دَبَر" ٢/ ٦٥٤، واللسان، مادة: "دَبَر": ٤/ ٢٨٦ .

(٥) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٢٨٥، والموضح: ٣/ ١٢٠٢، واللآلئ الفريدة: ٢/ ١٢٥٩.

(٦) انظر: التيسير: ص٤٦٧، والنشر: ٢/ ٣٧٦، ولطائف الإشارات: ٨/ ٣٨٠٩.

نصبه علىٰ الظرف، أي: "وقت انقضاء السجود، من "أَدْبَرَت الصلاةُ إذا انقضت وتمَّت، والمراد التسبيح بعد الفراغ من الصلاة، والسجود والركوع يُعَبَّر بهما عن الصلاة"[1].

وقرأ الباقون بالفتح: جمع: "دُبْر" مثل: قُفْل وأَقْفَال"، والمعنىٰ: "آخرُ الصلاة وعَقِبُها، ومنه قولهم[2]:

علىٰ دُبُرِ الشهرِ الحَرامِ فأَرْضُنا ** وما حولَها جَدْبٌ سِنونَ تَلْمَعُ

٤٨ – **قال تعالىٰ**: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الواو في الحرف الأوَّل، وهو قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ﴾ نعتاً للوَجْه، إذ لا يجوز أن يكون مُقْحَماً، وقد اتفقت المصاحف علىٰ ذلك»[3].

**التعليق**: قوله: "الحرف الأول"، أخرج الموضع الثاني في سورة الرحمن المختَلَف فيه وهو قوله تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، قرأه ابن عامر: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾، بالواو[4]، جعله تابعاً للاسم، وهو نعتٌ لله عزّ وجل؛ لأن المراد بالاسم هو المسمّىٰ، وهو مرسوم بالواو في مصحف الشاميين، وقرأ الباقون بالياء، علىٰ أنه صفةٌ للرَّبِّ[5].

والموضع الأوّل المتَّفق عليه أجمعت المصاحف علىٰ رسمه بالواو[6].

---

(١) انظر: جامع البيان للطبري: ٢٢/ ٤٩٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٦٨، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ٢٦.

(٢) من شواهد الدر المصون: ١٠/ ٣٦، وهو منسوب لأوس بن حجر في المحرر الوجيز: ٥/ ١٥١، والبحر المحيط: ٩/ ٥٤٢.

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٣.

(٤) انظر: جامع البيان في القراءات السبع: ص٧٣٩، والنشر: ٢/ ٣٨٢، والإتحاف: ٢/ ٥١٣.

(٥) انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٧٥، وشرح الهداية: ٢/ ٥٢٦، والكشف لمكي: ٢/ ٣٠٣.

(٦) المقنع في مرسوم المصاحف: ص ١١٢.

٤٩ – **قـــال تعـــالىٰ**: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ أنه بالفتح؛ لأن المراد به: الفَرَج والرَّحمة، وليس المراد به الحياة الدَّائمة»[1].

**التعليق**: قوله: "بالفتح"، أي: بفتح الراء في لفظ: ﴿رَّوْحِ﴾، و﴿رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ أي: رحمتُه وتنْفِيسُه، سَمَّاها: "رَوْحـاً"؛ لأن الـرَّوْحَ والراحةَ بها، وقيل: الـرَّوح: الاستراحة مِن غَمِّ القَلْب[2].

واختُلف في موضع سورة الواقعة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] فقرأه رويس بضمِّ الراء[3]، وفسَّرها الحسن البصري: بالرَّحمة؛ لأنها كالحياة للمرحوم، وقيل: فرُوحٌ: أي: فحياةٌ دائمة لا موت بعدها، وقيل: البقاء، أي: فبقاءٌ له وحياةٌ في الجنة، وهذا هو الحياة الدائمة[4].

وقرأ الباقون بفتح الراء، علىٰ أنه بمعنىٰ: راحة في الدُّنيا، وقيل: الفَرَج والرَّحمة، وقيل: الرَّوح: الاستراحة.

٥٠ – **قـال تعـالىٰ**: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥].

**قال ابن الجزري**: «﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]،

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١٣١، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ٢٢٤، والدر المصون: ٦/ ٥٤٩.

(٣) انظر: الغاية في القراءات العشر: ص٤٠٧، والبدور الزاهرة: ص٣١٣.

(٤) انظر هذه الأقوال في جامع البيان للطبري: ٢٧/ ٢٤٦، ومعاني القرآن للزجاج: ٥/ ١١٧، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٤٧٩، والموضح: ٣/ ١٢٤٣، ولوامع الغرر شرح فرائد الدرر في القراءات الثلاث للكوراني، ت: د. ناصر القثامي: ٢/ ٣٤٢.

فقرأ ابن عامر برفع لام: ﴿وَكُلٌّ﴾، وكذا هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون بالنصب، وكذلك هو في مصاحفهم، (واتفقوا) علىٰ نَصْبِ الذي في سورة النِّساء؛ لإجماع المصاحف عليه»(1).

**التعليق**: وجه قراءة النصب في النساء وفي الحديد: أنّ: ﴿وَكُلًّا﴾ مفعولٌ أوَّل لـ﴿وَعَدَ﴾ مقدَّم عليه، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: مفعول ثانٍ.

والقراءة برفع: ﴿وَكُلٌّ﴾ في الحديد فيها وجهان: **أحدهما**: أنه مرفوع علىٰ الابتداءِ، والجملة بعده خبر، والعائد محذوف مقدَّر، أي: "وكُلٌّ وعَدَه اللهُ". ومثلُه قول الشاعر(2):

قد أصبحَتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِي ** عليَّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

برفع: "كلُّه"، أي: "لم أَصْنَعْه".

**والثاني**: أن يكون: ﴿وَكُلٌّ﴾: خبر مبتدأ محذوف، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ صفةٌ لما قبله، والعائد محذوف، أي: "وأولئك كلٌّ وعدَه اللهُ الحسنىٰ"(3).

ويؤيِّد اتفاق القرَّاء علىٰ النَّصبِ في مَوْضِع النساء إجماعُ المصَاحف علىٰ رسمه منصوبـًا، بينما اختلفت المصَاحِفُ في موضع سورة الحديد(4).

٥١ – **قال تعالىٰ**: ﴿أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٧].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الأوَّل أنه بالخطاب، وهو: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٨٨.

(٢) القائل: أبو نجم العجلي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: ١/ ٨٥، وفي معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٤٠١، والخصائص: ٣/ ٦٣.

والشاهد: قوله: "كلّه لم أصنع" حيث حذف الضمير الرابط العائد علىٰ المبتدأ من جملة الخبر، وهو جائز؛ لأن المبتدأ لفظ :"كل".

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٦/ ٢٦٦، وجامع البيان للداني: ٤/ ١٦٢٩، والدر المصون: ١٠/ ٢٣٨.

(٤) المقنع في مرسوم المصاحف: ص ١١٢.

نَذِيرِ ﴾؛ لاتصَالِه بالخطاب»[١].

**التعليق**: أي: اتصاله بالخطاب قبله في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ﴾ [الملك: ١٣]، و﴿ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٧][٢].

وقوله: "الأوّل" ليُخرج الموضع الثاني المختَلَف فيه وهو قوله: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الملك: ٢٩] قرأه الكسائي بياء الغَيب[٣]؛ لمناسبة لفظ الغَيبة قبله في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُجِيرُ ٱلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الملك: ٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿بَل لَّجُّواْ فِى عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ﴾ [الملك: ٢١].

وقرأه الباقون بالخطاب؛ لمناسبة لفظ الخطاب قبله، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِىَ ﴾ [الملك: ٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [الملك: ٢٩][٤].

٥٢ - **قال تعالىٰ**: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ [الجن: ١]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: ١٨]

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ فتح: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾، و﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾؛ لأنه لا يصح أن يكون مِن قولهم، بل هو مما أُوحِي إليه ﷺ بخلاف الباقي، فإنه يصح أن يكون مِن قولهم، ومما أُوحِي»[٥].

**التعليق**: ورد الخلاف بين القراء في همزة: "أَنَّ" في ثلاث عشرة كلمة في سورة الجنّ، بشرطين: تشديدها، وسَبْقُها بواو، منها اثنتا عشرة كلمة قرأ بفتح همزتها ابن

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٩١.
(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي: ٤/ ٣١٥، وإبراز المعاني: ٢/ ٤٤٢، وسراج القارئ: ص ٣٧١.
(٣) انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٢/ ٧٨٩، والنشر: ٢/ ٣٨٩، وغيث النفع: ٣/ ١٢١٩.
(٤) انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥٠، والكشف لمكي: ٢/ ٣٢٩، والموضح: ٣/ ١٢٨٥، واللآلئ الفريدة: ٢/ ١٢٩٢.
(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٩٣.

عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف، وهي كالتالي: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ٣]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ﴾ [الجن: ٤] ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ [الجن: ٥]، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ﴾ [الجن: ٦]، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟﴾ [الجن: ٧]، ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا﴾ [الجن: ٨] ﴿وَأَنَّا كُنَّا﴾ [الجن: ٩]، ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ﴾ [الجن: ١٠]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الجن: ١١] ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ﴾ [الجن: ١٢]، ﴿وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا﴾ [الجن: ١٣]، ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ﴾ [الجن: ١٤]، وقرأ أبو جعفر بفتحها في ثلاثة مواضع منها وهي: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ﴾، والباقون بكسرها في جميع المواضع المذكورة[1].

والموضع الثالث عشر وهو: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٤] انفرد نافعٌ، وشعبة بكسر همزته، والباقون بفتحها.

والوجه في فتح المواضع الثلاثة عشر: أن ذلك عطفٌ علىٰ: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾، والتي اتفق القراء علىٰ فتحها، لأنه قد عَمِل فيها الفعل: ﴿أُوحِىَ﴾، فـ﴿أُوحِىَ﴾ فِعْلٌ بُني لـمَا لم يُسَمَّ فاعلُه، وقوله: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ أُقيم مقام الفاعل، فموضعه رفْعٌ[2].

وقيل: ذلك لا يصح لاختلاف المعنىٰ في أكثرها، ألا ترىٰ أنه لو قيل: "أوحي إليَّ أنه كان سفيهنا علىٰ الله شططا، أو أوحي إليَّ أنا لمسنا السماء" لكان غير سديد[3].

وقيل إنها معطوفة علىٰ محلِّ الجار والمجرور في قوله: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾، كأنه قال: صَدَّقْناه وصَدَّقْناه أنه تعالىٰ جَدُّ رَبِّنا، وأنَّه كان يقول سفيهُنا، وكذلك البواقي[4].

ووجه مَن قرأ بالكسر: أنه عطفَها علىٰ قوله: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا﴾، فلا خلافَ في كسرِه

(١) انظر: التيسير: ص٤٩٩، والنشر: ٢/ ٣٩١، والبدور الزاهرة: ص٣٢٩.

(٢) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٣٤٠، والموضح: ٣/ ١٣٠٤، واللآلئ الفريدة: ٢/ ١٣٠٠.

(٣) قاله الفاسي في اللآلئ الفريدة: ٢/ ١٣٠٠، وأشار إلىٰ ذلك مكي في الكشف: ٢/ ٣٤١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٣٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٤٦ .

لأنه محكيٌّ بالقول، وقيل: الكسْرُ في ذلك كلِّه أنه علىٰ الاستئناف والقَطْع مما قبله[(١)].

وقيل: كلُّ ما كان محمولاً علىٰ الوحي فهو بالفتح، وما كان من قول الجنِّ فهو بالكسر، نقله الأزهري [(٢)]، وقال الزمخشري: "كلُّهُنَّ مِن قولِهم إلا الاثنتين الأُخريين، وهما: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾، و﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾"[(٣)].

وبقي الموضعان اللذان أشار لهما ابن الجزري وهما: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ ، و﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾ حيث أجمع القراء علىٰ فتح همزة: "أَنَّ" فيهما.

ووجه الاتفاق في ذلك: أن قوله: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ وقع عليها عَمَل الفِعل: ﴿أُوحِىَ ﴾، وقوله: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾ معطوف عليه، والتقدير: "قل أوحي إليَّ أنه استمع، وأوحي إليَّ أن المساجد لله".

قال السمين الحلبي: "ووجهُ إجماعِهم علىٰ فتح: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ ﴾: وجهان، **أحدُهما**: أنَّه معطوفٌ علىٰ: ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ فيكونُ مُوْحىٰ أيضـًا.

**والثاني**: أنه علىٰ حَذْفِ حرفِ الجرِّ، وذلك الحرفُ متعلِّقٌ بفعل النهي، أي: "فلا تَدْعوا مع اللهِ أحداً؛ لأنَّ المساجدَ للهِ"[(٤)].

٥٣ – **قال تعالىٰ**: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩].

**قال ابن الجزري**: «(واتفقوا) علىٰ الخطاب في الذي في التكوير؛ لاتصَالِه بالخطاب»[(٥)].

**التعليق**: قوله: "لاتصَالِه بالخطاب" وهو قوله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾

(١) انظر: شرح الهداية: ٢/ ٥٤٠، والدر المصون: ١٠/ ٤٨٥.

(٢) معاني القراءات للأزهري: ص ٥٠٩.

(٣) الكشاف: ٤/ ٦٢٥.

(٤) الدر المصون: ١٠/ ٤٨٥، وقال بذلك أبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٤٣ .

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٣٩٧.

[التكوير:٢٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦][1].

والموضع المختَلَف فيه بين القراء هو قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بياء الغيْبة، وغيرهم بتاء الخطاب[2].

ووجه مَن قرأ بالغيب: ردَّه علىٰ سياق الغيب قبله، وهو قوله: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وقوله: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٩].

ومَن قرأ بالخطاب: حملاً علىٰ خطاب الكافّة، والمعنىٰ: "وما تشاءون أيها المكلَّفون الاستقامة إلا يشاء الله"[3].

٥٤ - **قال تعالىٰ:** ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ في هذه السورة أنه بالتشديد لوجود فِعْلِه معه»[4].

**التعليق:** المقصود بـ"فِعلِه": "كَذَّب" المشدد، يقال: كَذَّب تَكْذِيباً وكِذَّاباً، فـ"كِذَّاباً" مصدر للفعل: "كَذَّب"، والأصل في مصدر ما زاد علىٰ الثلاثة أن يأتي ببناء الفعل الماضي مُنوَّناً مكسور الأول مزيداً رابعه أَلِفٌ: فيقال: "أَكْرَم إِكْرَاماً، ودَحْرَج دِحْراجاً".

قال السمين الحلبي: "وإنما وافق الكسائيُّ الجماعةَ في الأوَّلِ للتَّصريح بفِعلِه المشدَّد المقتضي لعدمِ التخفيفِ في: كِذّاباً"[5].

وأما الموضع المختَلَف فيه فهو قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا﴾ [النبأ:

(١) انظر: جامع البيان للطبري: ٢٤/ ٢٦٣، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٣٠/ ١٦٧.

(٢) انظر: التيسير: ص٥٠٥، والنشر: ٢/ ٣٩٦، والبدور الزاهرة: ص٣٣٣.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٦/ ٣٦١، والكشف لمكي: ٢/ ٣٥٦، والموضح: ٣/ ١٣٢٥.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٠٣.

(٥) الدر المصون: ١٠/ ٦٦٣.

٣٥]، فقرأ الكسائي بتخفيف الذَّال، والباقون بتشديدها[١].

ووجه مَن قرأ بالتخفيف: جعله مصدراً للفعل: "كَذَبَ"، كقولِك: كَتَبَ كِتابـاً، ومنه قولُ الأعشىٰ[٢]:

فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها ** والمَرْءُ يَنْفَعُه كِذابُه.

ومَن قرأ بالتشديد: أتىٰ به علىٰ قياس مصدر: "كَذَّبَ" المشدد[٣].

قـال ابـن أبـي مـريم: "ولـم يختلفـوا في الأولـىٰ أنهـا بالتشـديد؛ لأنهـا مقيَّـدة بِكَذَّبوا"[٤].

٥٥ - **قال تعالىٰ:** ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [التكاثر: ٧].

**قال ابن الجزري:** «واتفقوا علىٰ فتح التَّاء في الثانية، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴾؛ لأن المعنىٰ فيه: أنهم يَرَونها، أي: تُريهم أولاً الملائكةُ، أو مَن شاء، ثم يَرَونها بأنفسهم، ولهذا قال الكسائي: إنَّك لتَرىٰ أولاً، ثم تُرَىٰ - والله أعلم -»[٥].

**التعليق:** قوله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا ﴾ أي: لتَرَوُنَّها عَيَانـاً لا تغيبون عنها، مِن المشاهدة بالبصر، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ ﴾ [الكهف: ٥٣][٦].

وإجماعهم علىٰ فتح التاء لكون هذه هي الرؤية الثانية، وهي رؤيتهم لها بأنفسهم.

يقول أبو عمرو الداني: "وأجمعوا علىٰ فتح التاء في قوله: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا ﴾؛ لأن الرؤية في ذلك مُسْندة إليهم مِن حيث كانت في جهنم، وكانت الرؤية الأولىٰ

(١) انظر: التذكرة في القراءات الثمان: ٢/ ٦١٢، والنشر: ٢/ ٣٩٧، ولطائف الإشارات: ٩/ ٤٢٠٥.

(٢) البيت في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٢٧٤، وشرح المفصل: ٦/ ٤٤، والكشاف: ٤/ ٦٨٩، والمحرر الوجيز: ٥/ ٤٠٠، والشاهد: "كِذَابه" حيث جاء بالتخفيف في الذَّال، مصدر: "كَذَب".

(٣) انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٧٤٦، والموضح: ٣/ ١٣٣٣، والبحر المحيط: ١٠/ ٣٨٨.

(٤) الموضح: ٣/ ١٣٣٣.

(٥) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٠٣.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري: ٢٤/ ٥٨١، ومفاتيح الغيب للرازي: ٣٢/ ٢٧٤، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢٠/ ١٧٤.

في الحشر"[1].

واختلف القراء في الموضع الأول، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ [التكاثر: ٦] فقرأ ابن عامر والكسائي بضمِّ التاء، والباقون بفتحها[2].

ووجه قراءة الضَّم: أنه من: "أُرِىٰ يُرِي"، أي: "أُرِيتُهُ الشيء" مبنيًا للمفعول، نصب مفعولين: الأول رُفع علىٰ أنه نائب عن الفاعل، وهو واو الجماعة، وبقي الثاني منصوبًا، وهو: ﴿ ٱلْجَحِيمَ ﴾.

وعلىٰ هذه القراءة يكون المعنىٰ أنهم أُرُوها، ثمَّ رَأَوها، فقال تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا ﴾.

يقول أبو علي الفارسي: "ووجه الضَّم في: ﴿ لَتَرَوُنَّ ﴾: أنهم يُحْشَرُون إليها فَيُرَوْنَها في حَشْرِهم إليها فيَرونَها؛ ولذلك قرأ الثانية: ﴿ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا ﴾؛ كأنه أراد: لتُرَوُنّها فتَرَوْنها، وفي قوله: ﴿ لَتَرَوُنَّهَا ﴾ دلالة علىٰ أنهم إذا أُرُوهَا رَأَوْهَا"[3].

ووجه مَن قرأ بالفتح: أنه من: "رَأَىٰ يَرَىٰ" مبنيًا للفاعل، نصب مفعولاً واحداً، وهو: ﴿ ٱلْجَحِيمَ ﴾، وفاعله مضمر، وهم المخاطبون.

وعلىٰ هذا يكون المعنىٰ: لترَونَّها أولاً عند البَعْث، أو الوُرُود، ثمَّ لَترَوُنَّها ثانيةً عند دخولها.

وقيل: أي: لَتَرَوُنَّ الجحِيم بأبصاركم علىٰ البُعْد، ثم لَتَرَوُنَّها عين اليقين، أي: مُشَاهدةً، وقيل: هو إخبار عن دَوَام مَقَامِهم في النَّار، أي: هي رُؤيةٌ دَائِمةٌ متَّصِلة[4].

(١) جامع البيان في القراءات السبع: ٤/ ١٧١٩.

(٢) انظر: التيسير: ص٥٣١، والنشر: ٢/ ٤٠٣، والإتحاف: ٢/ ٦٢٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٦/ ٤٣٧، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٨٨، والدر المصون: ١١/ ٩٨.

(٤) انظر: معالم التنزيل للبغوي: ٥/ ٢٩٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٢/ ١٧٤، وأضواء البيان للشنقيطي: ٩/ ٨٢.

٥٦- **قال تعالىٰ:** ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾ [لقمان: ١٠].

**قال ابن الجزري:** «واتفقوا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾؛ أنه بفتح العَين والميم؛ لأنه جَمْعُ: "عِمَادٍ"، وهو: البِنَاءُ، كـ"إِهَابٍ، وأَهَب"، وأَدِيمٍ، وأَدَم" ولهذا قيل في تفسيره: هو بِنَاءٌ مُحْكَمٌ مُسْتطيل يَمْنَع المرتَفِع أن يَمِيل»[١].

**التعليق:** وقيل: "عَمَد" جمْعٌ لـ"عَمُود"، كـ"أَدِيْمٍ وأَدَم"، وقَضِيمٍ وقَضَم".

فإن قيل: فإنَّ ذلك بالواو، وهذان بالياء فكيف اتفقا؟ قيل: لاتفاق حروف المد واللين في موضع واحد، ألا ترىٰ أنّك تقول: فِرَاش وفُرُش، وعَمُود وعَمَد، وسَرِير وسُرُر، فيتفق لفظ الجمع، وإن كانت أَبْنِيةُ الواحد مختلفةً لاتفاق حروف المدِّ واللين في موضع واحد[٢].

وقيل: العَمَد اسم جمْع "عَمُود"، وجمْعُهُ: "عُمُد" كـ"رَسُول، ورُسُل"[٣].

وقال أبو عبيدة: ومعنىٰ: عَمَد، أي: سواري ودعائم، وما يَعْمِد البناء، قال النّابغة[٤]:

وخَيَّس الجنَّ إني قد أَذِنْتُ لهمْ ** يَبْنُون تَدْمُر بالصُّفَّاح والعَمَد

والموضع المختَلَف فيه هو قوله تعالىٰ: ﴿فِي عَمَدٖ مُّمَدَّدَةِۭ﴾ [الهمزة: ٩] قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف بضمِّ العين والميم: "عُمُد"، والباقون: بفتحهما[٥].

فالحجة لمن ضم: أنه جعله جمع: "عِمَاد"، فقال: عُمُد، كـ"جِدَار وجُدُر"، و"كِتَاب وكُتُب"، وقيل: جمع: "عَمُود" كـ"رَسُول وَرُسُل" وزَبُور وزُبُر"، ومعناه

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٠٣.

(٢) قاله ابن خالويه في: الحجة في القراءات السبع: ص: ٣٧٦.

(٣) انظر: الكشف لمكي: ٢/ ٣٨٩، والدر المصون: ٧/ ٨.

(٤) انظر: قول أبي عبيدة في تفسير القرطبي: ٢٠/ ١٨٦، والبيت في ديوان النابغة الذبياني: ص ١٣، والمحرر الوجيز: ٣/ ٢٩٧، والبحر المحيط: ٨/ ٥٢٧، والدر المصون: ٧/ ١٠، واللسان: مادة: "عَمَد" ٣/ ٣٠٤.

(٥) انظر: لطائف الإشارات: ٩/ ٤٣٩١، والبدور الزاهرة: ٢/ ٣٤٧.

أنها في عُمَد مِنَ النَّارِ.

والحجة لمن فتح: أنه جعله جمع: "عَمُود" أيضـًا، فقال: عَمَد، كما قالوا: أَدِيم وأَدَم، وأَفِيق وأَفَق[1].

٥٧ – **قـال تعـالىٰ:** ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [المسد: ٣]، ﴿ لَّا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ ﴾ [المرسلات: ٣١].

**قال ابن الجزري:** «(واتفقوا) علىٰ فتحِ الهاء مِن: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾، ومِن: ﴿وَلَا يُغْنِى مِنَ ٱللَّهَبِ ﴾؛ لتَنَاسُبِ الفَوَاصِل؛ ولِثُقْلِ العَلَم بالاسْتِعْمال – والله أعلم –.

وما أحسن قول الإمام أبي شامة – رحمه الله – حيث قال: "خَفَّف العَلَم بالإِسْكَان؛ لِثُقْلِ المُسَمَّىٰ علىٰ الجَنَان، والاسْم علىٰ اللِّسَان»[2].

**التعليق:** اللَّهَب واللَّهْب لغتان، كالنَّهَر والنَّهْر، والشَّعْر والشَّعَر، والنَّفَر والنَّفْر، واللَّهَب: لَهَبُ النَّار، وهو لِسانُها، والْتَهَبَتِ: أَي اتَّقَدَتْ[3].

واتفاقهم في الموضعين علىٰ فتح الهاء يدل علىٰ أن الفتح فيها أَوْجَه من الإسكان.

قال أبو علي الفارسي: "واتفاقهم في الثانية علىٰ الفتح؛ يَدُلُّ علىٰ أنه أَوجه من الإسكان"[4].

واختلف القراء في الموضع الأوَّل وهو قوله تعالىٰ: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ ﴾

---

(١) انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٥٦١، ومعاني القرآن للزجاج: ٥/ ٣٦٢، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٦/ ٤٤٣.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٠٤، وقول أبي شامة في إبراز المعاني: ٢/ ٤٧٩.

(٣) انظر: مقاييس اللغة، مادة: "لهب" ٥/ ٢١٣، والصحاح للجوهري: مادة: "لهب" ١/ ٢٢١، ومفاتيح الغيب الرازي: ٣٢/ ٣٥١.

(٤) الحجة للقراء السبعة للفارسي: ٦/ ٤٥١.

[المسد: ١] قرأ ابن كثير بإسكان الهاء، والباقون بتحريكها بالفتح[١].

فقيل إنهما لغتان، وقيل وَجْهُ الإسكان: أن لَهب صار جزءَ عَلَمٍ، والعرب قد يغيرون بعضَ حركات الاسم إذا نقلوه إلىٰ العلَمِية، كما قالوا: "شُمْس" بضَمِّ الشين، لشَمْس بن مالك الشَّاعر، ففي الإسكان تخفيفٌ أوجبه كثرةُ استعمال العَلَم، ثم في الإسكان مغايرة بين اللفظين في الموضعين[٢].

قال أبو عمرو: "وأجمعوا علىٰ فتح الهاء في قوله: ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ حملاً علىٰ قوله: ﴿وَلَا يُغْنِي مِنَ ٱللَّهَبِ﴾؛ واتباعـًا لما قبْلَه وما بعده من رءوس الآي"[٣].

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر: التيسير: ص٥٣٣، والنشر: ٢/ ٤٠٤، وغيث النفع: ٣/ ١٣٥٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٤/ ٨٢٠، وإبراز المعاني: ٢/ ٤٧٩، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ٦٠٢.

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ٤/ ١٧٣١.

## الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله عز وجل علىٰ ما منّ به عليّ ووفقني إليه من إتمام تحرير هذا البحث:

**« توجيه ما اتفق عليه القراء عند ابن الجزري في "النشر" جمعًا ودراسة »**

ومِن خلال معايشتي لهذا البحث، ثم وقُوفي علىٰ فصوله وجزئياته، فإني أسجّل للقارئ الكريم أهم النتائج التي توصّلت إليها، مع توصيات علميَّة فأقول: - مستعينـًا بالله -.

**١-** علمُ توجيه القراءات من أجلِّ العلوم التي تُظهر عظمةَ القراءات وما هي عليه من فصاحةٍ وبيان، من خلال البحث عن معانيها، وتعليل اختيارها، والكشف عن سلامتها، وردِّ مَن طعن فيها، أو شكَّك في ثبوتها.

**٢-** اعتَنَت كُتب القراءات علىٰ اختلاف مناهجها بموضوع توجيه القراءات، وإن تعددت أساليبُ طَرْقِها له بين الإيجاز والإطناب، والتخصيص والتعميم.

**٣-** اتفاق القراء علىٰ قراءة كلمة قرءانية مع اختلافهم في نظائرها مما يُستدل به علىٰ أن القراءات وحيٌ منزَّل من عند الله عز وجل، وأن المعتمد فيما نقله القراء العشرة من قراءات هو اتباع الأثر.

**٤-** توجيه ما اتفق عليه القراء لونٌ من ألوان التوجيه - علىٰ نُدرته - إلا أنه يُستشهد به علىٰ اختيار القراءة، أو ترجيحها، أو تقوية وجهها، فيُردُّ المختَلَف فيه إلىٰ المجمع عليه.

**٥-** أوسع مَن اهتم بتوجيه المتفق عليه بين القراء هو إمام المقرئين، وخاتمة الحفَّاظ المحققين، في كتابه الشهير: "النشر في القراءات العشر" تاج زمانه وعمدة مَن وراءه.

**وإذا كان من وصايا، فهي كما يأتي:**

**١-** أوصي المختصين بالعناية بتوجيه المتَّفق عليه بين القراء وإبرازه، خاصة وكتب التوجيه تشتدُّ عنايتها بتوجيه المختَلَف فيه بين القراء.

**٢-** كما أوصي المختصين بضرورة العناية بكتاب "النشر" لابن الجزري، دراسةً لعلومه واستنباطاً لآرائه، وإبرازاً لمسائله، فقد حوىٰ علوماً غزيرة، وطَرَق مباحث مهمَّة، وناقش مسائل دقيقة، فهو ثروة علمية، ينطلق منه الباحثون، ويعتمد عليه المحققون.

**٣-** كما أوصي بجمع توجيهات ابن الجزري للقراءات عموماً وإبرازها في مؤلَّف خاص، لما اشتملت عليه من فوائد غزيرة، ولطائف دقيقة.

وأسأل الله أن يجعل عمَلي خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعموم المسلمين.

**وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.**

❊ ❊ ❊

## المصادر والمراجع


١. القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

٢. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة عبد الرحمن ابن إسماعيل، (ت٦٦٥هـ)، تحقيق الشيخ: محمود عبد الخالق جادو، ط. الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.

٣. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد البنّا الدمياطي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت، ط: الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٤. إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا الكتاب الكريم، تفسير أبي السعود العمادي، محمد بن محمد بن مصطفىٰ (المتوفى: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، (ت٣٣٨هـ)، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٦. الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي، (ابن لباذش)، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، ط: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ.

٧. إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٨. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز و جل، أبو بكر الأنباري (محمد بن القاسم ت ٣٢٨ هـ ) ، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١.

٩. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ: محمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت –

لبنان، عام النشر : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ.

١٠. إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه الحسين بن أحمد، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولىٰ ١٤١٣هـ.

١١. إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين بن أحمد مصطفىٰ درويش (ت ١٤٠٣هـ)، نشر: دار اليمامة، دمشق، الطبعة، ١٤١٥ هـ.

١٢. أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت٧٦١هـ)، ت: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط: ١٤٢٠هـ.

١٣. البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤١٣هـ.

١٤. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤١٨هـ.

١٥. البدور الزاهرة في القراءات العشرة المتواترة، للشيخ عبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار بالمدينة.

١٦. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ط: الثانية.

١٧. التبيان في إعراب القرآن، (إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات) لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤١٩هـ .

١٨. التبصرة في القراءات السبع، لمكّي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٩. التحرير والتنوير، للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس .

٢٠. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: د. أيمن سويد، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط: الأولىٰ، ١٤١٢هـ.

٢١. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، (٧٧٤هـ)، دار الفكر، ومراجعة نخبة من العلماء بدار الكتب المصرية.

٢٢. تفسير اللباب لابن عادل ـ عمر بن علىٰ ابن عادل الدمشقىٰ الحنبلىٰ، (ت بعد سنة ٨٨٠ هـ)ـ، نشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٣. تلخيص الحبير، لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت، ط: ١٣٨٤هـ.

٢٤. التخليص في القراءات الثمان، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، (٤٧٨هـ)، تحقيق: د. محمد حسن عقيل موسىٰ، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط: الأولىٰ ١٤١٢هـ.

٢٥. التمهيد في علم التجويد، لأبي الخير محمد بن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة، ط: الرابعة، ١٤١٨هـ.

٢٦. تنبيه العطشان علىٰ مورد الظمآن، لأبي علي حسين بن علي الرجراجي الشوشاوي (ت: ٨٩٩ هـ)، ت: محمد سالم حرشة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية.

٢٧. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن سعدي، الطبعة: الثانية، عالم الكتب، بيروت ١٤١٤هـ.

٢٨. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٢٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ) تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٣٠. جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد - أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة محققين طبع جامعة الشارقة، ط: الأولىٰ ١٤٢٨هـ.
٣١. الجامع الصحيح = سنن الترمذي (حرف السين).
٣٢. الجامع الصحيح للبخاري = صحيح البخاري (حرف الصاد).
٣٣. الجامع الصحيح لمسلم = صحيح مسلم (حرف الصاد).
٣٤. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت٦٧١هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولىٰ، ١٤١٤هـ.
٣٥. جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت٧٣٢هـ)، ت/ محمد خضر الزوبعي، نشر: دار الغوثاني، دمشق، الطبعة الأولىٰ: ١٤٣١هـ.
٣٦. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب الماوردي، (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، والشيخ: عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤١٤هـ.
٣٧. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، ورفقاه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الثانية ١٤١٣هـ.
٣٨. حجة القراءات، لابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد، ، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.
٣٩. حجة القراءات، لابن خالويه، الحسين بن أحمد، ت: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولىٰ، ١٤٢٠هـ.
٤٠. حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، (متن الشاطبية)، للقاسم بن فيرة الشاطبي، (ت٥٩٠هـ)، ضبط: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدىٰ، المدينة النبوية.
٤١. حسن المدد في معرفة فنِّ العدد، لإبراهيم بن عمر الجعبري ( ت:٧٣٢ هـ)،

تحقيق: د. بشير الحميري، طبع مجمع الملك فهد بالمدينة عام ١٤٣١هـ.

٤٢. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية.

٤٣. الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف، المعروف بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: الأولىٰ من عام ١٤٠٦هـ، إلىٰ

٤٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢ه.

٤٥. دليل الحيران علىٰ مورد الظمآن، لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة.

٤٦. ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تصحيح: عبد الرحمن سلام، ومحمد جمال، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٣٤٧هـ.

٤٧. ديوان زهير بن أبي سلمىٰ، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان، المعروف، بـ"الأعلم النحوي"، المطبعة المحمدية المصرية، ١٣٢٣هـ.

٤٨. رصف المباني في شرح حروف المباني، لأحمد بن عبد النور المالقي، (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٩. زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج بن الجوزي، (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط: الأولىٰ ١٣٨٤هـ

٥٠. السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر بن مجاهد، البغدادي، (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

٥١. سراج القارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهي، لعلي بن عثمان بن حسن القاصح، (ت ٨٠١هـ)، مراجعة الشيخ: علىٰ بن محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، ط: الثالثة ١٣٧٣هـ.

٥٢. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للشيخ/ علي بن محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٠ه.

٥٣. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسىٰ الترمذي، (٢٧٩ه)، ومعه شرحه: تحفة الأحوذي للمباركفوري، مطبعة المدني، القاهرة، ط. القاهرة، ط: الثانية ١٣٨٤هـ.

٥٤. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥ه)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٥٥. سنن سعيد بن منصور، أبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (ت ٢٢٧ه)، تحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية الهند، ط الأولىٰ، ١٤٠٣هـ.

٥٦. شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠ه)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٥٧. شرح التسهيل لابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت٦٧٢ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: الأولىٰ ١٤١٠هـ.

٥٨. شرح التصريح علىٰ التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، (٩٠٥ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٥٩. شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، لأبي البقاء علي بن عثمان بن محمد بن القاصح، (٨٠١ه)، شركه ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، مراجعة: الشيخ عبد الفتاح القاضي.

٦٠. شرح الدرة المضية، (للنويري)، للإمام محمد بن محمد النويري،

(ت٨٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرافع بن رضوان الشرقاوي، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٦١. شرح طيبة النشر في القراءات العشر. لأبي القاسم محمد بن محمد النويري، (ت٨٥٧هـ)، تحقيق: الدكتور مجدي محمد باسلوم، مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، ط: الأولىٰ ١٤٢٤هـ.

٦٢. شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

٦٣. شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ ١٤١٦هـ.

٦٤. شرح المفصل، لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٦٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي، (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤١٩هـ.

٦٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وزميله، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤٢٠هـ.

٦٧. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت٢٥٦هـ)، مع فتح الباري، تصحيح وتحقيق: محبّ الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب، القاهرة، ط: الأولىٰ ١٤٠٧هـ.

٦٨. صحيح مسلم، لأبي الحسين بن مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت ٢٦١هـ)، مع شرحه: المنهاج شرح مسلم للنووي، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط: الثانية ١٣٩٢هـ.

٦٩. طبقات المفسرين، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

(المتوفىٰ: ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، نشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولىٰ، ١٣٩٦ه.

٧٠. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧١. العقد النضيد في شرح القصيد، لأحمد بن يوسف، المعروف بـ"السمين الحلبي"، (ت٧٥٦هـ) رسائل علمية في جامعة أم القرىٰ، والجامعة الإسلامية بالمدينة، تحقيق عدد من الباحثين: د. ناصر بن سعود القثامي، د. خلف الله القرشي. د. منصور الغامدي.

٧٢. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف ـ السمين الحلبي - (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤١٧هـ.

٧٣. الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمد غياث الجنباز، ط: الثانية ١٤١١هـ.

٧٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة ١٤٠٢هـ.

٧٥. غيث النفع في القراءات السبع، لعلي الصفاقسي، بهامش: سراج القارئ، شركة ومطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي.

٧٦. فتح المنان المروي بمورد الظمآن، أبو محمد عبد الواحد ابن عاشر (ت ١٠٤٠هـ)، تحقيق: د. سلوىٰ أحمد الأشقر، الطبعة الأولىٰ، الرياض ١٤٣٦هـ.

٧٧. فتح الوصيد في شرح القصيد، للشيخ علم الدين أبي الحسن علي السخاوي، ت: د. مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، ط. الأولىٰ: ١٤٢٣هـ.

٧٨. فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية – محسن خرابة، نشر: دار ابن كثير، دمشق ١٤٢٠هـ

٧٩. القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط: السادسة ١٤١٩هـ.

٨٠. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٢هـ.

٨١. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، (ت٥٣٨ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ورفقاه، مكتبة العبيكان، ط: الأولىٰ ١٤١٨هـ.

٨٢. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب، (ت٤٣٧ه)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط: الخامسة ١٤١٨هـ.

٨٣. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي، الملقب: بـ"جامع العلوم النحوي"(ت٥٤٣ه)، تحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، الأردن، ط: الأولىٰ ١٤٢١هـ.

٨٤. كنز المعاني شرح حرز الأماني، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢ه)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، نشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث بمصر.

٨٥. اللآليء الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت٦٥٦ه)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، نشر: دار الصحابة بطنطا.

٨٦. لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي، (ت٧١١ه)، دار صادر، بيروت، ط: الأولىٰ ٢٠٠٠م .

٨٧. لطائف الإشارات لفنون القراءات، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، (ت٩٢٣ه)، تحقيق: مركز الدراسات القرءانية بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية ١٤٣٤ه.

٨٨. المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر ابن مهران، (ت٣٨١ه)، تحقيق:

سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت، ط: الثانية ١٤٠٨هـ.

٨٩. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن، لأبي محمد عبدالله بن علي "سبط الخياط" (ت٥٤١هـ) تحقيق: د. خالد أبو الجود، دار ابن حزم، الطبعة الأولىٰ ١٤٣٣هـ.

٩٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ.

٩١. مجلة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، العدد الرابع عام ١٤٠١هـ، (بحث: الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره وأصوله) لعبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٩٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢ هـ)، دراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط الأولىٰ ١٤١٩ هـ

٩٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (ت٥٤٦هـ)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية، المغرب، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ.

٩٤. المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس (من علماء القرن الرابع)، تحقيق: د. عبد العزيز بن حميد الجهني، طبع مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨ه.

٩٥. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، للإمام أبي داود سليمان بن نجاح، (ت ٤٩٦هـ)، دراسة وتحقيق، د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، عام ١٤٢١ه.

٩٦. المستدرك علىٰ الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١٤١١هـ.

٩٧. مسند أبي يعلىٰ، أحمد بن علي بن المثنىٰ الموصلي، (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: الأولىٰ ١٤٠٤هـ.
٩٨. المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولىٰ ١٤٠٥هـ.
٩٩. مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ، (ت٢١٠هـ)، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠١هـ.
١٠٠. مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين الرازي، محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت. ط. الثالثة ١٤٢٠هـ.
١٠١. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تحقيق: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط: الأولىٰ ١٤١٨هـ..
١٠٢. مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة الرياض، دار الجيل ١٤٢٠هـ.
١٠٣. المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لعثمان بن سعيد - أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق: نورة بنت حسن الحميد، الناشر: دار التدمرية، الرياض، ط. الأولىٰ ١٤٣١هـ.
١٠٤. مقدمات في علم القراءات، د. محمد أحمد مفلح القضاة، أ د/ أحمد خالد شكرىٰ، نشر: دار عمار - عمَّان (الأردن)، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ.
١٠٥. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، (ت: ٥١٠هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٠ هـ.، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، (ت: ٥١٠هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، الطبعة : الأولىٰ ، ١٤٢٠ هـ.
١٠٦. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء، (ت٢٠٧هـ)، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور.

١٠٧. معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط: الأولىٰ ١٤٠٥هـ.
١٠٨. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط: الأولىٰ ١٤٠٨هـ.
١٠٩. معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤٢٠ه.
١١٠. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلوم والحكم، ط: الثانية ١٤٠٤هـ.
١١١. معجم مصطلحات علمي التجويد والقراءات، أ د إبراهيم بن سعيد الدوسري الناشر: دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٩ هـ.
١١٢. معجم مصطلحات علم القراءات، لعبد العلي المسؤول، دار السلام، مصر، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ.
١١٣. معرفة القراء الكبار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، أنقرة، ط: الأولىٰ ١٤١٦هـ.
١١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ ١٤١٨هـ.
١١٥. المغني في الفقه، لابن قدامة، (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الثالثة ١٤١٧هـ.
١١٦. ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من

آي التنزيل، لأحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر (ت: ٧٠٨هـ)، ت: عبد الغني الفاسي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٧. منهج ابن الجزري في كتابه "النشر" مع تحقيق قسم الأصول. أ د. السالم محمد الجكني، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢١هـ.

١١٨. المكتفىٰ في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية ١٤٠٧هـ.

١١٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي الشيرازي، المعروف: بـ"ابن مريم"، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، طبع الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بجدة، ط: الأولىٰ ١٤١٤هـ.

١٢٠. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد ابن الجزري، (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة، ونسخة أخرىٰ بتحقيق د. محمد محفوظ الشنقيطي، (فرش الحروف) رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة عام ١٤٢٥هـ.

١٢١. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، نشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٢٢. هجاء مصاحف الأمصار، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، ط: الأولىٰ ١٤٣٠هـ.

١٢٣. الوسيلة إلىٰ كشف العقيلة، للشيخ علم الدين أبي الحسن السخاوي (ت٦٤٣هـ)، مكتبة الرشد، ط. الأولىٰ: ١٤٢٣هـ.

